



Contents lists available at ScienceDirect

ScienceDirectjournal homepage: www.elsevier.com/locate/aebj

**Arab Economic
& Business Journal**

واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في البنوك الأردنية وأثرها على الميزة التنافسية من وجهة نظر العاملين فيها

The application of social responsibility in Jordanian banks and its impact on the competitive feature from the point of view of banks' employees

Morad Khaled Radaideh*, Anwar Nahar Al Azam

Jordan Customs Department, P.O.Box 911009, Amman 11191, Jordan

Amman Arab University, Jordan



ARTICLE INFO

الملخص

Article history:

Received 22 March 15

Received in revised form 10 May 15

Accepted 01 June 15

الكلمات الدالة:
 المسؤولية الاجتماعية
 الميزة التنافسية
 الأداء الاجتماعي
 مؤشرات الأداء
 البنك الأردنية
 الأردن

Keywords:

Social Responsibility

Competitive Feature

Social Performance

KPIs

تهدف الدراسة الى التعرف على واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في البنوك الاردنية، وأثرها على الميزة التنافسية لها، وبالتالي التعرف على أهم الركائز التي تستند عليها البنوك الاردنية من أجل نجاح تطبيقها للمسؤولية الاجتماعية بما يحقق أهدافها وبما يخدم مصلحة الأطراف ذات العلاقة معها، وذلك من خلال محاولة التعرف على مدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية تجاه سبعه ابعد هي: المجتمع، البنية، المرجعين، الموظفين، المساهمين، الحكومة، الموردين، المنافسين، وتوجه الأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة. ومن أجل تحقيق ذلك، قام الباحثان باختيار عينة عشوائية عددها 170 موظفاً عاملًا من مجتمع الدراسة والمتمثل في موظفي البنوك في مختلف أوجه العمل والرؤساء العاملين بالبنوك في المديريات والفروع. وزوّدت عليهم استبيانه وتم التتحقق من صدقها وثباتها حيث شملت على 45 فقرة حول المسؤولية الاجتماعية، و16 فقرة حول الميزة التنافسية، حيث تم إدخال البيانات إلى الحاسوب الآلي ومعالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. وتوصلت الدراسة إلى وجود اهتمام بالمسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية للبنوك لدى أفراد عينة الدراسة، وإلى وجود علاقة بين المسؤولية الاجتماعية وبين الميزة التنافسية بالمديريات والفروع محل الدراسة.

© 2015 Holy Spirit University of Kaslik. Hosting by Elsevier B.V. All rights reserved

A B S T R A C T

The study aims to identify the reality of the application of social responsibility in Jordanian banks, and its impact on competitive advantage. It also seeks to determine the most important pillars of the Jordanian banks that facilitate the success of social responsibility with a view to achieve its objectives in favor of the related parties. This happens through trying to identify the extent of the application of social responsibility within the nine following dimensions: community, environment, customers, employees, shareholders, government, suppliers, competitors, minorities and people with special needs. In order to achieve that, the

*Morad Radaideh. Tel: 962777409899

Email address: moradr@yahoo.com

Peer review under responsibility of Holy Spirit University of Kaslik.

Jordanian Banks
Jordan

researchers selected a random sample of 170 employees of the study population and the bank employees in the scope of various aspects of their work. Questionnaires were also distributed to managers of banks directorates and branches; they included 45 paragraphs about social responsibility and 16 paragraphs about competitive advantage. Data were integrated into the computer and processed using SPSS statistical program. The study concluded that social responsibility is a subject of interest, along with competitive advantage for banks. It also found out that there is a relationship between social responsibility and competitive advantage among directorates and branches under study.

1. المقدمة

ساعدت التغيرات العالمية التي يشهدها عالم الأعمال اليوم على ظهور بعض المفاهيم الحديثة والتي من أبرزها مفهوم المسؤولية الاجتماعية، فمنظمات الاعمال لم تعد تكتفى ببناء صورتها الذهنية على مراكزها المالية فقط، فقد أدرك أنها غير مغذولة عن المجتمع، وتبينت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية والخدماتية، مثل مراعاة احتياجات المجتمع والحفاظ على البيئة، وهذا كلّه من أجل خلق بيئه عمل قادر على التعامل مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية المستمرة في هذا العالم، وتكون من الاستجابة لاحتياجات المجتمع فقد بدأ الاهتمام وانتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية بين منظمات الأعمال في السنوات القليلة الماضية من خلال المحاورات المتعددة والمختلفة لاستعراض نماذج خاصة لقياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الاعمال، على اعتبار أن المؤسسات والشركات يجب أن تقوم بإدارة أعمالها بشكل فعال وأخلاقي على كافة المستويات، مما يعزز أهمية المسؤولية الاجتماعية لها والتي قد تكون فيه مصدرًا للفرص والابتكار وتعزيز القدرة التنافسية.

كما أن منظمات الاعمال عموماً إذا ما تبنت فلسفة المسؤولية الاجتماعية، فإن ذلك سيعزز من سمعتها وعلاقتها الإيجابية مع المجتمع والبيئة، وسيبني درجة الرضا لدى أصحاب المصالح من خلال الاستماع لأراء ووجهات نظر الجمهور وجماعات الضغط، وبالتالي تتحقق ميزة تنافسية للمنظمة مما يعزز حصتها في السوق، وإن ذلك يتطلب وعيًّا كبيراً من أفراد المنظمة بصالح المجتمع، وبدرجة أكبر التزاماً أخلاقياً لأن الفرد يُبنى من الداخل روحياً وفكرياً، وهو الذي يتمثل بالأخلاق، والمهارات، والقدرات والسلوك في إطار الثقافة التنظيمية التي تتبعها المنظمة (السبكياني، 2009).

ويضاف لذلك أيضاً أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية قد تعرض لمشاكل البيئة الناتجة عن ممارسة النشاط الاقتصادي لمنظمات الأعمال الكبرى، إذ حضيت بمزيد من الاهتمام من قبل الباحثين والدارسين وتمركزت حول الآثار السلبية الناتجة عن التلوث الذي تسببه هذه المنظمات بمختلف أشكاله لاسيما ما تعلق منه بتلوث الهواء والماء والتربة، وما لذلك من انعكاس على صحة الإنسان، ذلك أن المسؤولية الاجتماعية للمنظمات ليست لها قوة إلزام قانونية فهي أبية ومعنى تبادر بها المنظمات طوعاً واختياراً، فكان ملاحظاً أن هناك رغبة من قبل العديد من منظمات الأعمال، على أن تكون لهم مشاركة اجتماعية من خلال بعض الأنشطة والبرامج التي تخدم بها المجتمع.

على، يمكن القول أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية مصطلح حديث يختلف بما تقوم به بعض المنظمات في السابق من أنشطة كانت تتطوّر تحت اسم الأعمال الخيرية المتمثلة بالبراعات أو بالمنحة، لتصبح أعمالاً اجتماعية لها أثر واضح في المجتمع، وتsem في معالجة المشكلات الرئيسية فيه ولها صفة الاستمرارية.

1.1. مشكلة الدراسة

تعتبر المسؤولية الاجتماعية من الاهتمامات التي اخذت تفرض نفسها في الواقع الاقتصادي وعلى صعيد النشاطات التجارية، فيعدّما كان النشاط الأساس للمنشآت الاقتصادية هو ضمان استمراريتها بتحقيق الارباح، ظهر منها أن هذه الاستمرارية لا بد وأن تراعي القضايا الاجتماعية للمجتمع بمختلف مكوناته، مما حتم عليها مسؤولية جديدة بغير المسؤولية الأساسية بضرورة تحقيق الربح، لأنها هي المسؤولية الاجتماعية وسبيل انجاجها.

أن نجاح تبني المسؤولية الاجتماعية مرهون بضرورة التزام المنشآت بأخلاقيات الأعمال، وحسن تعاملها مع أبعد المسؤولية من أجل تحقيق مزايا لا تتحقق لمنافسيها، أو لتحقيق مزايا تنفرد بها دون غيرها، فقد كانت مشكلة الدراسة في سعيها لبيان واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك الاردنية وأثر هذا التطبيق على تحقيق الميزة التنافسية، من خلال محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

- 1- ما هو واقع الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في البنوك الاردنية بحسب كل بعد من أبعادها المتمثلة بالمسؤولية الاجتماعية تجاه كل من المجتمع، والبيئة، والعاملين، والمرجعين، والمساهمين، والحكومة، والمواردين، والمنافسين، والإقليميات وذوي الاحتياجات الخاصة؟
- 2- ما هو واقع الاهتمام بالميزة التنافسية للبنوك الاردنية بحسب كل بعد من أبعادها المتمثلة بالتكلفة والجودة والمرونة والتسليم؟
- 3- هل توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية للبنوك الاردنية وبين الميزة التنافسية لها؟

2.1. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- التعرف على واقع الاهتمام بتطبيق المسؤولية الاجتماعية للبنوك الاردنية، وأهمية ممارستها لدورها الاجتماعي وتوضيح مقومات نجاح تطبيق المسؤولية الاجتماعية فيها بشكل يجعلها تحقق أهدافها المنشودة.
- 2- التعرف على واقع الاهتمام بالميزة التنافسية للبنوك الاردنية، وأهمية أبعادها.

- 3-التعرف على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية في البنوك الاردنية، وتقييم واقع الحال وبيان أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية.
 4-الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها الوصول إلى بعض التوصيات التي تساعد أصحاب القرار في البنوك على تطوير عملها.

3.1. أهمية الدراسة

تكمّن أهمية الدراسة في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ومن الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع الذي أعيده التركيز عليه بقوة في عالم منظمات الأعمال على اختلاف أنواعها وأحجامها، بحيث يدعم هذا الموضوع التوجه المستقبلي للبنوك الاردنية في بذل المزيد إزاء مسؤولياتها الاجتماعية، وبالتالي تلخص أهمية الدراسة فيما يلي:

- 1-تساعد في توضيح المفاهيم التي تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية وعنصرها وأبعادها ومقدرات نجاحها.
- 2-ستعمل على بيان أهمية ممارسة البنوك الاردنية للمسؤولية الاجتماعية وأهمية الميزة التنافسية.
- 3-تساعد متعدد القرارات على التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية لديهم.
- 4-انها تدرس نظرياً وتطبيقياً الرابط المنطقي للعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للبنوك الاردنية والميزة التنافسية.

4.1. فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية العدمية الأولى (H0): لا تتبني البنوك الأردنية المسؤولية الاجتماعية في أعمالها.

الفرضية البديلة الأولى (H1): تتبني البنوك الأردنية المسؤولية الاجتماعية في أعمالها.

الفرضية العدمية الثانية (H0): لا يوجد اهتمام بالميزة التنافسية للبنوك الأردنية.

الفرضية البديلة الثانية (H1): يوجد اهتمام بالميزة التنافسية للبنوك الأردنية.

الفرضية العدمية الثالثة (H0): لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق المسؤولية الاجتماعية في البنوك وبين الميزة التنافسية.

الفرضية البديلة الثالثة (H1): يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق المسؤولية الاجتماعية في البنوك وبين الميزة التنافسية.

2. الدراسات السابقة

اجتهد الباحثان في الوصول إلى الدراسات التي تناولت مثل هذا الموضوع، سواء أكانت ذات علاقة مباشرة، أو تناولت بعضًا منه، وما توفر من هذه الدراسات التي تم الاسترشاد بها:

1.2. الدراسات العربية

دراسة (در غام، وحبيب 2014) حول موضوع مدى إدراك إدارة المصارف لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية: دراسة ميدانية للمصارف التجارية الفلسطينية ودفت الدراسة إلى التعرف على إدارة المصارف تهتم بقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها. ومن أهم نتائج الدراسة: ظهر إدراك جوهري لدى إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، لكنه ليس بالمستوى المطلوب، وظهور اختلاف في الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية من قبل إدارة المصارف. ومن أهم توصيات الدراسة أنه يجب على إدارة المصارف إعطاء المزيد من الاهتمام لمحاسبة المجتمعية بجميع مجالاتها، والاهتمام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وإجراء دراسات لوضع نموذج محاسبي لقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية في المصارف.

دراسة (القرني، 2014) حول معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في السعودية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والشركات، حيث قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على عينة من مراجعي الشركات وبعض مسؤولي المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص واختبار عدد من الفروض باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). تم توزيع (210) استمارة استبيان على عينة الدراسة، بلغ عدد العائد منها والصالح للتحليل (100) استمارة تتمثل (48) في المائة من إجمالي ما تم توزيعه. اتضحت من نتائج التحليل الإحصائي وجود عدد من المعوقات التنظيمية والتشريعية، العلمية والمهنية، والتلقافية والاجتماعية، والمالية والإدارية. وفي ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها بناء إطار تقييمي لممارسة المسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية.

دراسة (الزيود، 2013) حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في الأردن للفترة من 2008-2010، وهدفت الدراسة إلى بيان مدىالتزام البنوك العاملة في الأردن بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع الخارجي والداخلي للعاملين فيها، حيث تم تحليل قيمة المساهمات النقدية للمجالات الاجتماعية كقيمة مطلقة، وكذلك نسبة من صافي الارباح ومدى انتشار فروع البنك خارج العاصمة للمساهمة في التنمية وخدمة العملاء، وقد تم تطبيق فرضيات الدراسة على 15 بنكاً للفترة ما بين 2008 إلى 2010. وبيّنت نتائج الدراسة أن البنك تحمل مسؤوليتها فيما يتعلق بالمجتمع المحلي وهو من ضمن سياساتها وخططها وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة، أما فيما يتعلق بالبعد الداخلي فتبين أن هناك تقدّماً فيما يتعلق بالمبانى المنفذة على العاملين بالإضافة إلى عدم الاهتمام بتدريب وتطوير العاملين، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الوعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وتوفير حواجز أكثر للبنوك التي تتبنى هذا المفهوم وأن يكون هناك معابر واضحه ومحددة لتقديم الدعم للمستفيدين.

دراسة (الفحماء، 2012) حول موضوع مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالافصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة الكويتية بالافصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة الكويتية، وكانت عينة الدراسة 206 من المديرين الماليين العاملين في هذه الشركات، وزع عليهم الباحث استبياناً شملت 48 فقرة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها أن الشركات المساهمة الكويتية العامة تلتزم بالافصاح عن المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بحماية البيئة وحماية المستهلك ونوع الاشتغال الخاصة بخدمة المجتمع المحلي، وكذلك المتعلقة بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة، كما قدمت الدراسة عدد من التوصيات من أهمها استمرار الشركات المساهمة الكويتية بالالتزام بالافصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحماية البيئة وحماية المستهلك ونوع الاشتغال الخاصة بخدمة المجتمع المحلي، وكذلك المتعلقة بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة.

دراسة (عجیلات، 2012) حول موضوع المسؤولية الاجتماعية في العلاقات العامة في شركات الاتصالات الاردنية، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على دور العلاقات العامة في شركة الاتصالات الاردنية في الاشطة والممارسات التي تجسد مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وتحورت المشكلة في السؤال عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدوائر العلاقات العامة في شركة الاتصالات، وعن الاشطة والبرامج التي تنفذها الشركة لتجسيد مفهومها في المسؤولية الاجتماعية نحو شرائح من الزبائن والمجتمع المحلي والبيئة المحلية، وما مستوى معرفة الزبائن والمستفيدين ومستوى رضاه عن برامج المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات، حيث صمم الباحث استبياناً وزعها على عينة من زبائن الشركة بلغ عددها 432 فردًا من الذكور والإناث، هدف من وراءها بيان العلاقة بين مستويات رضا الزبائن وبين مجموعة من المتغيرات الديموغرافية كالنوع الاجتماعي والسن وندة التعامل مع خدمات الشركة والمنطقة السكنية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهتم بها ان وظيفة المسؤولية الاجتماعية تحول مكانة متواضعة في البيكل التنظيمي لشركة الاتصالات وهي شكل مستحدث من اشكال العلاقات العامة التي تدمج عدة مهام اتصالية في واحد، كما ان الشركة تعتمد استراتيجية في المسؤولية الاجتماعية تقوم على ثلاث مرتکرات هي نشر الانترنت والتنمية المجتمعية المستدامة ودعم المشروعات الصغيرة في مجالات الاتصالات، وإن مستويات رضا الزبائن عن خدمات الشركة كانت متواضعة، فجاء في المرتبة الاولى خدمات الشركة في نطاق المسؤولية الاجتماعية في مجال العلاقات مع الزبائن، تلتها الخدمات المتعلقة بالمجتمعات المحلية، وفي المرتبة الثالثة الخدمات المقدمة للبنية، مما دعا بالباحث إلى تقديم توصيات من شأنها رفع مستوى رضا الزبائن عن خدمات الشركة.

دراسة (البكري، 2011) حول المسؤولية الاجتماعية واستدامة رأس المال الفكري، وهدفت إلى بيان أهمية رأس المال الفكري والتعامل معه ضمن فلسفة ومنهج المسؤولية الاجتماعية التي تطبقها المنظمات على اختلاف مهامها، ولتسليط الضوء على فلسفة المسؤولية الاجتماعية ومضمون مفهوم رأس المال الفكري باعتباره مفهوماً معاصرًا فرضته فلسفة الابداع الاجتماعي والفكير الاداري.

وبينت الدراسة ان المسؤولية الاجتماعية أصبحت فلسفه ومنهج استراتيжи تعتمده المنظمات وعلى اختلاف تخصصاتها وملكيتها للتعامل مع البيئة بكل مفراداتها، وسواء كانت الداخلية منها او الخارجية، وأن جزء من هذه الفلسفه والتطبيق لها يمكن في التعامل مع رأس المال الفكري كعنصر اساسي في نجاح المنظمة وديموتها من جانب، وكونه احد سمات ومؤشرات المجتمع المتقدم والهدف الى التطور والقلم من جانب اخر.

وتوصلت الدراسة الى ان الرابط المشترك ما بين المسؤولية الاجتماعية ورأس المال الفكري في المنظمات المعاصرة، أصبح يكتنفه يعني اسهام حقيقي في بناء المجتمع والاقتصاد للارتفاع بتنوعية الحياة، وان هجرة الكفاءات العربية الى الدول الاجنبية يتربّط عليه مخاطر كبيرة سواء كان ذلك في الوقت الحالي او المستقبلي وعلى مختلف الاتجاهات اهمها تغريغ المجتمع العربي من رأس المال الفكري الازم لبناء المجتمع والاقتصاد للارتفاع بتنوعية الحياة.

دراسة (سعيد، 2010) حول موضوع الدور الاستراتيجي للمسؤولة الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، وهدفت الى بحث ابعاد استراتيجية المسؤولية الاجتماعية الشاملة في الاداء الاستراتيجي لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة، واختيرت الشركة العامة لصناعة الاسمنت الجنوبية مجالاً للبحث على وفق منهج دراسة حالة، حيث جاء اختيار هذه الشركة لسببين، الاول وجود ممارسات ونشاطات اجتماعية في الشركة قد تكون الحجر الاساس لصياغة استراتيجية المسؤولية الاجتماعية الساملة برأي الباحثة، والثاني هو استمرار عمل الشركة بدون توقف بعد احداث عام 2003، كما استندت نتائج البحث الميدانية الى تحليل واقع الاشطة والمارسات الاجتماعية التي قام بها الشركة لمدة من 2004-2006 فضلاً عن التحليل الاحصائي لاستثناء البحث التي اعدت لهذا الغرض ووزع على عينة قصديبة بلغ مجموعها 100 موظف، تم تحليلها بواسطة استعمال مجموعة من الاليات الاحصائية وبرامج التحليل الاحصائي وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تتعلق بمساندة النشاطات الاجتماعية المكونة للبعد الاجتماعي لاستراتيجية المسؤولية الاجتماعية الشاملة من خلال الاداء الاجتماعي، اذ أظهرت النتائج مساندة الاداء الاجتماعي للاداء الاقتصادي في تعزيز وادامة الميزة التنافسية المستدامة.

2. الدراسات الأجنبية

دراسة (Macarulla & Talalweh, 2012) حول موضوعها حول الإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية: دراسة حالة في المملكة العربية السعودية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات السعودية المدرجة في سوق الرياض المالي والتعرف على العلاقة بين مستوى الإفصاح وخصائص هذه الشركات. ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام مؤشر لقياس مدى الإفصاح الكمي والتوعي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية، والموارد البشرية، والموارد الطبيعية، والبيئية. وبهذه الحالة تم الحصول على المؤشر العام للإفصاح لكل شركة. أشارت النتائج إلى أن مستوى الإفصاح في الشركات السعودية مختلفاً مخفضاً بشكل واضح. ومن جهة أخرى، أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة والقطاع الاقتصادي والربحي مع مستوى الإفصاح لجميع أنشطة المسؤولية الاجتماعية المكونة للبعد الاجتماعي بنوعية الشركة المدققة للحسابات (عالمية أو محلية) والقطاع الخاضع للرقابة من قبل الدولة (القطاع المنظم :Regulator Sector).

دراسة (Lee, Inoue & Lee, 2011) حول اثار الابعاد المختلفة للمسؤولية الاجتماعية على الاداء المالي للشركات، في القطاع السياسي، فقد درست العلاقة بين ابعاد المسؤولية الاجتماعية المختلفة وبعد العلاقة مع المجتمع، وبعد البيئة، وبعد الاختلاف، وبعد العلاقة مع الموظفين وبعد جودة المنتجات او الخدمات، ومدى تأثيرها على الربحية، ووجدت أن كل بعد من ابعاد المسؤولية الاجتماعية له تأثير مختلف على ربحية الشركات، وأن الاختلاف في النتائج وتأثير كل بعد من هذه الأبعاد، يعود إلى اختلاف نشاط الشركة ومدى النشاط سواء أكان قصير الأجل أم طويل الأجل، ففي الوقت الذي لا يكون للعلاقة مع البيئة علاقة ايجابية على المدى القصير في المنشآت السياسية قد يكون لها اثر وعلامة ايجابية على المدى القصير في المنشآت الصناعية لا سيما تلك التي تعمل على استعمال الطاقة المتعددة وتقنيات إعادة التصنيع مما يزيد من تحسين الانتاج، وأن إلتزام المنشآت الصناعية بقوانين البيئة يقلص من مصاريف الضرائب، وهذا يؤدي إلى زيادة الربحية على المدى القصير، وهذا ما لا يمكن ملاحظته في القطاع السياسي على المدى القصير. وتوصلت الدراسة الى أن يُعَد العلاقة مع الموظفين وجودة المنتجات أو الخدمات بؤدين إلى تحسين ربحية الشركة، أما الأبعاد الثلاثة الأخرى المتمثلة بعد العلاقة مع المجتمع، وبعد البيئة، وبعد الاختلاف، فلم يوجد لها أي تأثير على ربحية الشركة على المدى القصير، بينما تبين أن هذه الأبعاد الثلاثة لها تأثير إيجابي على ربحية الشركات على المدى الطويل.

دراسة (Heslin, 2009) حول تحسين وتطوير استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، من منطلق أن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال وطبيعة البيئة التي تعمل فيها هذه المنظمات من المواقع التي لا تزال تثير جلاً كبيراً في الاوساط العلمية والاكاديمية وكذلك لادات المنظمات مما كانت طبيعة عملها. وبينت الدراسة أن إطار المسؤولية الاجتماعية يتحمل كثيّة تعامل منظمات الاعمال مع مجتمعاتها من جهة، وفي العلاقة بين التطور الاقتصادي والاجتماعي كمفهوم ذي علاقة مع الاداء والشفافية والفساد والإبداع العام والتكنولوجيا، بالإضافة الى تطوير معايير وقياسات مختلفة للبيئات المتعددة التي تعمل بها المنظمات، استجابة للضغوطات التي تمارسها جماعات العاملين والمستهلكين وحماية البيئة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المدنية عموماً.

وتوصلت الدراسة الى أن المسؤولية الاجتماعية تطورت تحت تأثير المنافسة والتغيير في توقعات أصحاب المصالح، وباتت ممارسة طوعية من منظمات الأعمال التي أظهرت توجهات لتصبح جزءاً وشريكاً في التنمية المستدامة، كما ان منظمات الأعمال، أصبحت معنية بأن تضع المسؤولية الاجتماعية في صلب استراتيجية التنمية في بيئتها بعيداً عن العلاقات التسويقية والعلمية وإدارة الأزمات، من منطلق أن هذه المسؤولية هي رسالة وخدمة إنسانية تهدف إلى تحسين حياة المجتمع من خلال تناول مشكلات معينة في بيئتها معينة وإيجاد حلول عملية لها كالمشاركة في حل المشكلات اليومية لأفراد المجتمع من خلال

دراسة (Gaberman, 2008): وكانت على شكل نظرية موسعة وشمولية للمسؤولية الاجتماعية للشركات، هدف الباحث فيها إلى بيان الفرق بين المسؤولية الاجتماعية وعمل الخبر والآخر على التنمية المستدامة، وبين فيها أنه ولغايات الربط بين قطاع الأعمال والتنمية المستدامة، لابد من التفريق بين المسؤولية الاجتماعية وبين عمل الخبر، فالمسؤولية الاجتماعية أكبر وأشمل من عمل الخبر الذي عادة ما ينبع من مبادئ دينية، وبين أن عمل الخير المرتبط بقطاع الأعمال هو "الاقتطاع الطوعي من الثروة الخاصة لخدمة المجتمع" وقد يكون ذلك في صور أخرى مثل التبرعات العينية أو تقديم خدمات تطوعية أو علم يفيد الآخرين، كما أن عمل الخير قد يأخذ شكل فردي أو جماعي منظم، وتاريخياً وهو ليس مصطلح حديث وإنما قديم العهد بالحضارات القديمة، إلا ان أعمال الخبر المنظمة ليست بعيدة تاريخياً وإنما حديثة العهد ومنظورة أيضاً، فقد أصبح هناك إشكال متعددة لعمل الخير الجماعي المنظم مثل مؤسسات المجتمع المحلي والمؤسسات العائلية.

دراسة (Carroll & Schwartz, 2003): وكان موضوعها حول المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال منهج المجالات الثلاث، حيث استقرأت الدراسة مجالات كارول الاربعة التي اقتربها حول المسؤولية الاجتماعية للشركات عام 1979، والتي وزعها على شكل هرم المسؤولية الاجتماعية عام 1991 ، فركزت الدراسة على المنهج الثلاثي للمسؤولية الاجتماعية القائم على اعتبار مجالات المسؤوليات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية هي الأساس الذي يخدم مختلف الفئات خصوصاً سبعة فئات كالمجتمع والمنافسين ومتانقي الخدمة والدولة والموردين والموظفين، كما اقتربت الدراسة أثمنة حول الشركات وممارساتها فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية وتصنيفها وفقاً للنموذج المقترن، وأكملت على ضرورة مناقشة القواعد التي تقف عائق في سبيل وتطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات، مع أهمية تناول ذلك في عمليات التدريس وفي المزيد من الدراسات والبحوث.

3.2. علاقة الدراسة بالدراسات السابقة

بشكل عام فقد كانت الدراسات السابقة هامة جداً، وقد تناولت أبعاد وعناصر المسؤولية الاجتماعية في مناقشاتها، إلا أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة يكمن في أنها تناولت حالة البنوك الاردنية، حيث تبين للباحثين قلة عدد الدراسات التي تناولت مواضيع المسؤولية الاجتماعية وتطبيقاتها في الأردن بشكل عام، وحول البنوك بشكل خاص، كما تتميز الدراسة في أنها حاولت إيجاد العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية، حيث لوحظ ندرة الدراسات التي تناولت هذا الجانب.

3. الإطار النظري للدراسة

3.1. المسؤولية الاجتماعية

3.1.1.3. تعريف ومفهوم المسؤولية الاجتماعية

تعددت المبادرات في محاولة تحديد تعريف دقيق للمسؤولية الاجتماعية، وهذا الاختلاف راجع لطبيعة البيئة المحيطة بالمنظمة ونطاق نشاطها ورأسمالها، إلا أن التعريف الأكثر تداولاً تلخص فيما يلي:

أ- تعريف البنك الدولي للمسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال: "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع كل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد"(الاسرج، 2011)، وبذلك فهي مفهوم أعمق من العمل الخيري الذي يعتبر أحد إشكال تحمل المسؤولية ويعتمد على العطاء الموجه لسد احتياجات آنية، في حين تتحول المسؤولية الاجتماعية حول العطاء من أجل تحقيق التنمية المستدامة، أي أنها خطط وبرامج طويلة الأمد بحيث تترك أثراً إيجابياً واضحاً في حياة الفرد والمجتمع وتتطلب الأخذ بعين الاعتبار الآثار الخارجية لنشاط المؤسسة على المجتمع والبيئة من تأثير القرار.

ب- تعريف مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة بأنها "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصريف على نحو أخلاقي والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للعاملين وعائلتهم إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل"(مينا، 2010).

ج- تعريف مكتب العمل الدولي على أنها طريقة تنظر فيها المنشآت في تأثير عملياتها في المجتمع، وتؤكد مبادئها وقيمها في أساليبها وعملياتها الداخلية وفي التعامل مع القطاعات الأخرى.

د- تعريف الغرفة التجارية العالمية كان يُعبر على أنها "جميع المحاولات التي تساهم في تطوير المؤسسات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية"(بودي، 2012).

هـ - كما كان هناك العديد من التعريفات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية نذكر منها الآتي:
يعرف (Drucker) بحسب ما أورده (الغالبي والعامری، 2005) بأن المسؤولية الاجتماعية "التزام المشتأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه"، وقد شكل هذا التعريف حجر الزاوية للدراسات اللاحقة لهذا الموضوع، إذ بين أنها ما يجب على المؤسسة القيام به من أجل حل ومعالجة المشاكل الاجتماعية، فشكل بهذا التعريف الأساس الذي فتح الباب واسعاً لدراسة المسؤولية الاجتماعية باتجاهات مختلفة، ويعزز هذا التعريف ما جاء به "Holmes" وفيما أورده (السيحياني، 2009) حول المسؤولية الاجتماعية بأنها "الالتزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها"، بينما ذهب (البكري، 2001) إلى أبعد من ذلك بقوله "الدرجة التي يؤدّي بها مدير المنظمة لشطّتهم نحو حماية المجتمع وتحسينه بعيداً عن السعي لتحقيق المفاضل الفنية والاقتصادية المباشرة للمنظمة"، إلا أن هذا التعريف لا ينسجم مع استراتيجية وأهداف منظمات الأعمال التي تهدف إلى تحقيق الربح كأساس مهم في استقرارها وبقائها، بينما قد يتفق مع المؤسسات الخيرية وغير الهدافه للربح.

وتتجدر الإشارة إلى أن تعدد واختلاف تعريفات المسؤولية الاجتماعية وعدم الاتفاق على تعريف محدد حولها، يكشف عن أن هناك تطور لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، فهي تنشأ كاستجابة لقوى الضغط الاجتماعي حول التأثيرات البيئية السلبية الناتجة عن مزاولتها لنشاطها، والتي تستوجب قيامها ببعض الأنشطة الإلزامية لإشباع المتطلبات الاجتماعية التي تفرضها القوانين والسياسات العامة والأعراف السائدة (القطاطي، 2010)، لذلك يمكن القول أن التعريف السابقة تتفق على أن المسؤولية الاجتماعية تمتد إلى اتجاهين أحدهما داخلي (عمال، حملة الأسهم، ملكون، مدراء...). يسهم في تطوير العاملين وتحسين نوعية العمل، والأخر خارجي (زيان موردون، منافسون، المجتمع والبيئة ككل) يعمل على معالجة المشكلات التي يعني منها المجتمع ويساهم في خلق قيم وأنماط اجتماعية

الإيجابية في المجتمع، ويعبر عن أن المسؤولية الاجتماعية تعتبر التزام المؤسسة بلعب دورها تجاه البيئة والمجتمع الذي تعمل فيه، إذ ينسم ذلك الدور بالشمولية والديمومة والاستمرارية ويغلب عليه الطابع الإداري الطوعي (ولا يقتصر على العمل الخيري) فلا تفرضها التزامات تعاقدية قانونية، وإنما تبنّاها المؤسسة بموجب إرادتها كجزء لا يتجزأ من ثقافتها التنظيمية، فهي تعمل في إطار مسؤول يعود بالنفع على جميع أطرافها وأصحاب المصالح، مشكلة بذلك عقد أخلاقي طوعي للقيم بواجهتها لتحقيقصالح العامة في إطار التنمية الشاملة (بودي، 2012). لذلك فإن مصطلح المسؤولية الاجتماعية لا يبتعد عن كونه مجالاً للاستجابة الاجتماعية، حيث يتضمن المصطلح الأول نوعاً من الإلزام، بينما يتضمن الثاني وجود دافع أو حافز لتحمل المسؤولية الاجتماعية، وبالرغم من تعدد هذه المصطلحات، إلا أنها في النهاية تتصل على مساعدة المنظمات في تحمل مسؤولياتها تجاه أصحاب المصالح.

2.2. أنواع ومظاهر المسؤولية الاجتماعية

لذلك تتعدد مظاهر وأشكال وصور ومبادرات وفعاليات المسؤولية الاجتماعية للشركات بحسب طبيعة البيئة المحيطة ونطاق نشاط الشركات وأشكاله وما تتمتع به كل شركة من قدرات مالية وبشرية، وهذه الصور والأشكال ليست جامدة بل له صفة الдинاميكية والواقعية وتتصف بالتطور المستمر كي تتسمج مع مصالح المؤسسة وبحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (سكاك، 2010).

ومع النطور الحاصل في بيئه عمل المؤسسات ومع تزايد تأثير قوى الضغط على المؤسسات، تمحورت دراسة محتوى المسؤولية الاجتماعية وأنواعها حول ثلاثة أنواع هي:

1. المسؤولية الاقتصادية: وفق أصحاب هذا الاتجاه (Milton Friedman) فإنه يجب على المؤسسة أن تركز على هدف تعظيم الربح، وأن المساهمات الاجتماعية ما هي إلا نوافذ عرضية مشتقة منه.

2.2.1. المسؤولية الاجتماعية: وهو نقيس الاتجاه الأول، في ظله تعتبر المؤسسات وحدات اجتماعية بدرجة كبيرة تأخذ بعين الاعتبار المجتمع ومتطلباته أثناء اتخاذ القرارات، رغم الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية خاصة في الدول النامية في عملية الموازنة بين الأداء الاجتماعي والأداء الاقتصادي.

3.2.1. المسؤولية الاقتصادية-الاجتماعية: وهو النوع الأكثر توافراً حيث يرى أن المؤسسات لا تمثل مصالح جهة واحدة فقط (المالكين)، وإنما ترتبط بعلاقات مع أطراف أخرى وتسمى بالأطراف الآخنة (الدولة، المجتمع المدني، الأحزاب...) (الغالبي، 2005).

3.1. أبعاد مجالات المسؤولية الاجتماعية: إن شمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية حسب (Carroll، 1991) جعلت من الضروري تمييزها في أربعة أبعاد هي البعد الاقتصادي والأخلاقي Legal و القانوني Ethical والخيري Philanthropic ، حيث وظفت هذه الأبعاد بشكل هرمي متسلسل لتوضيح طبيعة الترابط بين هذه العناصر من جانب، ومن جانب آخر إن استناد أي بعد على بُعد آخر يمثل حالة واقعية، حيث كانت مجال بحث لدى (Wood، 1999) (Swanson، 1991)، لذا تكون مسؤولية المؤسسة الاجتماعية الشاملة هي حاصل مجموع الأربعه وهي كما يلي:

1.3.1.1. البعد الاقتصادي Economic: ويعنى بتحقيق المنظمة عائد وهذا يمثل قاعدة أساسية للوفاء بالمطالبات الأخرى، وباستخدام الموارد بشكل رشيد لانتاج سلعاً وخدمات بنوعية متميزة، وتوزع العائد بشكل عادل على عوامل الإنتاج المختلفة (Carroll، 1991)، كما يسند إلى مبادئ المنافسة العادلة عن طريق احترام قواعد المنافسة، وعدم إلحاق ضرر بالمتنافسين، إضافة إلى منع الاحتكار والإضرار بالمستهلكين، والاستفادة من التقني والتطور التكنولوجي، واستخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالبيئة، فهو يشتمل على مجموعة كبيرة من عناصر المسؤولية الاجتماعية التي يجب أن تؤخذ في إطار احترام قواعد المنافسة العادلة والحرمة والاستفادة التامة من التطور التكنولوجي، وبما لا يلحق ضرراً في المجتمع والبيئة (الغالبي، 2005).

1.3.1.2. البعد القانوني Legal: ويعنى هذا البعد بالالتزام بالقوانين والتشريعات المنظمة لمختلف المجالات في المجتمع (الغالبي، 2006)، والالتزام بقوانين وأنظمة وتعليمات يجب أن لا تخرقها منظمات الأعمال وأن تتحتها والتي عادة ما تحددها الدولة، وفي حالة عكس ذلك فإنها تقع في إشكالية قانونية، فهو يمثل اطاعة القانون والذي يعكس ما هو صحيح أو خطأ في المجتمع وهو ما يمثل قواعد العمل الأساسية، كاحترام قوانين حماية المستهلك من المواد الضارة (Carroll، 1991)، وحماية البيئة عن طريق من التلوث بشتى أنواعه، وصيانته الموارد الطبيعية وتنميته، والتخلص من مخلفات المنتوجات بعد استهلاكها، كما يعنى بتحقيق العدالة والسلامة سواء عن طريق التقليل من إصابات العمل أو تحسين ظروف العمل ومنع عمل المسنين وصغار السن، وإعطاء فرص العمل لنذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى احترام حقوق الإنسان ومنع التمييز على أساس الجنس أو الدين.

1.3.1.3. البعد الاجتماعي أو الخيري (الإنساني) Philanthropic: ويعتبر هذا البعد على قيمة الهرم ويرتبط بتطوير نوعية الحياة بشكل عام، وما يتفرع عن ذلك من عناصر ترتبط بالذوق العام ونوعية ما ينتجه الفرد من غذاء وملابس ونقل وغيرها من جوانب أخرى (الخاجي، 2009)، كما يعنى بمراعاة المعايير الأخلاقية والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع عن طريق احترام العادات والتقاليد ومراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك، لهذا يتم التركيز على المنتجات والخدمات المقيدة بما يتوافق ونوعية الحياة في المجتمع، كما يتم التركيز على تقديم الحاجات الأساسية في المجتمع (القضائي، 2010)، والتصرف كمواطن صالح يسهم في تعزيز الموارد في المجتمع وتحسين نوعية الحياة.

1.3.1.4. البعد الأخلاقي Ethical: ويفترض هذا البعد إن إدارة منظمات الأعمال معنية بأن تستوعب الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها، وفي حقيقة الأمر فإن هذه الجوانب لم تؤطر غالباً بقوانين ملزمة، لكن احترامها يعني أمراً ضرورياً لزيادة سمعة وقبول المنظمة في المجتمع، وبالتالي فعلى المنظمة أن تكون ملتزمة بعمل ما هو صحيح وعادل ونزيه (الربيعي، 2010)، وينبغي عليها مراعاة الجانب الأخلاقي في قرارتها مما يؤدي إلى أن تعمل بشكل صحيح وحق وعادل.

4.1. عناصر المسؤولية الاجتماعية

حاول بعض الباحثين تحديد عناصر المسؤولية الاجتماعية في إطار عام يمكن أن يعطي مجموعة من الأبعاد (Wood، 1991)، ويرون أن هذه العناصر يمكن أن تكيف بسياسات مختلفة وفق اعتبار طبيعة عمل المنظمة ونشاطها وحسب تأثير فئات أصحاب المصالح، ويمكن اختصار هذه العناصر كما يلي (الغالبي، 2005):

1.4.1.1. المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي: يعتبر المجتمع المحلي بالنسبة لمنظمات الأعمال شريحة مهمة إذ تتطلع إلى تحسين مكانة العلاقات معه وتعزيزها، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة نشاطاتها تجاهه، من خلال بذل المزيد من الرفاهية العامة، لذلك فإن بعض ما يجب أن تدركه المؤسسة من دور اجتماعي تجاهه احترام العادات والتقاليد وعدم خرق القواعد العامة والسلوك، ومحاربة الفساد الإداري والرشوة، ودعم مؤسسات المجتمع المدني، ودعم المراكز العلمية والمؤسسات التعليمية، وإنشاء الجسور والحداثق، المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، ودعم بعض الأنشطة مثل الأندية الترفيهية، وتقديم العون لنذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تقديم الدعم المالي لهم، بالإضافة إلى الدعم المتواصل للمراكز العلمية كمراكز البحث والمستشفيات، وعادة ما ينظر إلى

مسؤولية المنظمة تجاه المجتمع المحلي من زوايا مختلفة، فقد تشمل رعاية الأعمال الخيرية، الرياضة والفن، التعليم وتربية المؤسسات، وإقامة المشاريع المحلية ذات الطابع التنموي.

3.4.3. المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين: إذا كانت المنظمات تولي اهتمامها لرأس المال البشري فلا بد من أن تقدم لهم ما هو أفضل، لأن العاملين المهرة على المستوى الوطني والعالمي أصبحوا يرثكون على عامل المسؤولية الاجتماعية من بين العوامل الأخرى، وقد أثبت ذلك تجربياً حيث أن أكثر الناس يحبون العمل في المنظمة التي لديها سياسات بيئية ومجتمعية جيدة، كما أثبت بنفس السياق أن الناس يحبون التعامل تجاريًا مع نفس المنظمات، لذلك فإن بعض ما يجب أن تدركه المؤسسة من دور اجتماعي تجاهه أجور ورواتب مجانية، فرص ترقية متاحة وجيدة، تدريب وتطوير مستمر، ظروف عمل صحية مناسبة، عدالة وظيفية، مشاركة بالقرارات، خدمات وامتيازات أخرى.

3.4.4. المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن والمراجعين: تعتبر هذه الشريحة من المجتمع ذات أهمية كبيرة لكل المنظمات بدون استثناء وأن بعض ما يجب أن تدركه المؤسسة من دور اجتماعي تجاهه تقديم المنتجات بأسعار مناسبة ونوعيات جيدة، والإعلان لهم بشكل صادق وأمين، وتقييم منتجات صديقة لهم وأمينة عند الاستعمال، ومتاح وميسور الحصول على المنتج أو الخدمة، والالتزام بمعالجة الأضرار إذا ما حدثت خصوصاً تلك التي تحدث بعد البيع، وتطوير مستمر للمنتجات والخدمات، وإعادة تدوير بعض الأرباح لصالح فئات من الزبائن، والالتزام الأخلاقي بعدم خرق قواعد العمل أو السوق مثل الاحتكار، بالإضافة إلى تقديم إرشادات واضحة بشأن استخدام المنتج، مثل الاحتكار (يدوي، 2000).

3.4.5. المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين: ينظر إلى العلاقة ما بين الموردين ومنظمات الأعمال تطابقاً، لذلك يتوقع الموردون أن تحترم منظمات الأعمال تطلعاتهم ومتطلبات المشروعة، وإن بعض ما يجب أن تدركه المؤسسة من دور اجتماعي تجاهه يمكن تلخيصها باستقرار التعامل العادل، وبالاستقرار في التوريد وخاصصة لبعض أنواع المواد الأولية اللازمة للعمليات الإنتاجية، وأسعار عادلة، ومقولة للمواد المجهزة لمنظومات الأعمال وتطوير المواد المجهزة بالإضافة إلى تسديد الالتزامات، والصدق في التعامل، وتدريب الموردين والمجهزين على مختلف طرق وأساليب تطوير العمل (الغالبي، 2005).

3.4.6. المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة: لقد أعيد التركيز في أدبيات المسؤولية الاجتماعية فيما يخص الجوانب البيئية، أن المسؤولية الاجتماعية تضم أنظمة البيئة المفروضة ذاتياً أي ضمن فلسفة المنظمة، والتقارير البيئية للمنظمة وإن بعض ما يجب أن تدركه المؤسسة من دور اجتماعي تجاهه يربط الأداء البيئي برؤالة المنظمة، وتقليل المخاطر البيئية، وإيجاد مدونات أخلاقية خاصة بالبيئة، وأشرأك ممثلي البيئة في مجلس الإدارة، ومنح مكافآت وحوافز للعاملين المتميزين بالأنشطة البيئية، وبذل الجهود في تقليل استهلاك الطاقة ووضع سياسات واضحة بشأن استخدام المواد وترشيد استخدام المياه ومعالجة المخلفات وحماية التنوع البيئي.

3.4.7. المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين والمالكين: تعد فئة المساهمين فئة مهمة من أصحاب المصالح المستفيدين من نشاط المنظمة، وتكون مسؤولة المنظمة تجاههم بتحقيق أقصى الأرباح، وتعظيم قيمة السهم، وزيادة قيمة المؤسسة، زيادة حجم المبيعات، بالإضافة إلى حماية أصول المنظمة موجوداتها، ورسم صورة محترمة للمؤسسة في المجتمع، وسلامة الموقف القانوني والأخلاقي.

3.4.8. المسؤولية الاجتماعية تجاه الحكومة: وهي المعنية بوضع التشريعات الناظمة لجميع فعاليات المجتمع، وإن بعض ما يجب أن تدركه المؤسسة من دور اجتماعي تجاهه الالتزام بالتشريعات والقوانين الصادرة من الحكومة، وتسديد الالتزامات الضريبية والرسوم بصدق، وتعزيز سمعة الدولة والحكومة في التعامل الخارجي، واحترام مبدأ تكافؤ الفرص بالتوظيف، واحترام الحقوق المدنية للجميع دون تمييز، وتعزيز جهود الدولة الص吉حة.

3.4.9. المسؤولية الاجتماعية تجاه المنافسين: وإن بعض ما يجب أن تدركه المؤسسة من دور اجتماعي تجاهه منافسة عادلة ونزيفة وعدم الإضرار بمصالح الآخرين، وعدم سحب العاملين من الآخرين بطرق غير نزيفة.

3.4.10. المسؤولية الاجتماعية تجاه الأقليات ونوعي الاحتياجات الخاصة: وإن بعض ما يجب أن تدركه المؤسسة من دور اجتماعي تجاهه عدم التحيص، ونشر روح التسامح نحو الأقليات، والمساواة في التوظيف، والعدالة في الوصول للمناصب العليا، وإعداد تجهيزات للمعوقين، ودعم الجمعيات التي تساعد المعوقين على الاندماج في المجتمع، واحترام حقوق وخصوصية المرأة، وإيجاد فرص الترقية العادلة، وتشجيع الفكير العلمي عند الشباب ونشر ثقافة التسامح، والاهتمام بكبار السن والمتقاعدين، والحفاظ على الطفولة واحترام حقوق الطفل.

3.5. أهمية تبني المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال

في ظل تزايد الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، يبرز التساؤل حول الأسباب التي تتشعب المنظمات على الالتزام بهذه المسؤولية، خاصة في ضوء ما تتطوّر عليه من أعباء مالية ومالية (Wood, 1991)، لذا وعلى الرغم من أهمية تبني الدور الاجتماعي، إلا أنّها يمكن فيما يلي (الغالبي، 2006):

- تحسين الأداء المالي: البحوث التي أجريت في هذا المجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات قد بيّنت وجود صلة حقيقة بين الممارسات المسؤولية اجتماعياً للشركات والأداء المالي الإيجابي.

2- تخفيض تكاليف التشغيل: هناك مبادرات كثيرة تستهدف تحسين الأداء البيئي وتؤدي إلى تخفيض التكاليف، والجهود المبذولة في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال الموارد البشرية مثل جداول العمل المرنة، والتقارب على الوظائف وغير ذلك من البرامج المتعلقة بمكان العمل تؤدي إلى خفض نسبة غياب العاملين، وزيادة الاحتفاظ بعدد كبير من الموظفين شديدي الحماس للعمل، والفعالية والكفاءة الإنتاجية، وخفض تكاليف التوظيف والتدریب.

3- تحسين سمعة المنظمات والتي تبني على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين المنظمات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذي تتعامل به هذه المنظمات ومدى مراعاتها للأعتبرات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري ويسهم التزام المنظمات بمسؤوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها (لخضر، 2011).

3.2. مفهوم وأبعاد الميزة التنافسية

3.2.3. مفهوم الميزة التنافسية

تنشأ الميزة التنافسية عادة بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً، وبمعنى

آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع.
لذلك يمكن تعريف الميزة التنافسية على أنها الميزة أو عنصر تفوق للمنظمة يتم تحقيقها في حالة إتباعها لاستراتيجية معينة للتمنافس.

2.2.3. أبعاد الميزة التنافسية

وتشمل أبعاد الميزة التنافسية فيما يلي:

1.2.2.3. بعد الكلفة: إن الشركات التي تسعى إلى الحصول على حصة سوقية أكبر كأساس لتحقيق نجاحها وتتفوقها هي التي تقدم منتجاتها بكلفة أقل من المنافسين لها، فالكلفة الأقل هي الهدف العملياتي الرئيسي للشركات التي تتنافس من خلال الكلفة، كما أن الشركات التي تتنافس من خلال المزايا التنافسية الأخرى غير الكلفة فإنها تسعى لتحقيق كلف منخفضة للمنتجات التي تقوم بإنتاجها.

2.2.2.3. بعد الجودة: إن الجودة تعد من المزايا التنافسية المهمة والتي تشير إلى أداء الأشياء بصورة صحيحة لتقديم منتجات تتلاءم مع احتياجات الزبائن، الذين يرغبون بالمنتجات بالجودة التي تلبى الخصائص المترغبة والمطلوبة، لذا فالشركات التي لا تقدم منتجات ذات جودة، قد لا تتمكن من البقاء والنجاح في سلوك المنافسة.

3.2.2.3. بعد المرونة: تعد المرونة بأنها الأساس لتحقيق الميزة التنافسية للشركة كونها تعبير عن قدرة الشركة على تغيير العمليات كاستجابة سريعة للتغيرات اللاحقة على تصميم المنتجات بما يلائم احتياجات الزبائن، والتي تتطلب عادة توفير أربع متطلبات هي مرونة المنتج، ومرونة المزدوج، ومرونة الحجم، ومرونة التسلیم.

4.2.2.3. بعد التسلیم: إن بعد التسلیم هو بمثابة القاعدة الأساسية للمنافسة بين الشركات في الأسواق من خلال التركيز على خفض المهل الزمنية والسرعة في تصميم منتجات جديدة وتقديمها إلى الزبائن بأقصر وقت ممكن، ويراعي بذلك ثلاثة اعتبارات بعد التسلیم تتعامل بالوقت هي: سرعة التسلیم، التسلیم بالوقت المحدد، سرعة التطوير(الطوبل، 2008).

5.2.2.3. بعد الإبداع (Innovation): ويعد بعداً من أبعاد الميزة التنافسية، إذ يمثل نتاج الأفكار المفيدة والقدرة على تبني هذه الأفكار ووضعها موضع التطبيق، مع كونه العملية أو النشاط الذي يقوم به الفرد ويتيح عنه ناتج أو شيء جديد (Vaaland, 2008).

4. الدراسة الميدانية

4.1. الأطر المنهجي للدراسة الميدانية

4.1.1. منهج الدراسة

من أجل معالجة حبيبات الموضوع اعتمدت الدراسة على المنهجين، الوصفي الذي يعتبر طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أهداف محددة إزاء مشكلة ما، والتحليلي الذي يضفي على البحث الصفة العلمية.

4.1.2. أداة الدراسة

من خلال الإطلاع على الأبيات التي تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية، فقد طور الباحثان استثناءً اعتمد فيها نموذج ليكرت ذو الخمس مستويات، ونکررت من عدد من الفقرات موزعة في ثلاثة أجزاء: الجزء الأول يتعلق ببيانات الشخصية للموظف مثل الجنس والمؤهل العلمي والخبرة الوظيفية والخبرة العملية ومجال العمل، والجزء الثاني تألف من (45) فقرة غالباً منها التعرف على تطبيق المسؤولية الاجتماعية بأبعادها المختلفة، مكنت الباحثين من تحقيق أغراض الدراسة في التعرف على مدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، والبيئة، والبيئة، والمرجعين، والعاملين، والمساهمين، والحكومة، والمروردين، والمنافسين، والآليات، بينما شمل الجزء الثالث على (16) فقرة، للتعرف على الميزة التنافسية في مجالات التكلفة، والجودة، والمرونة، والتسلیم.

4.1.3. صدق وثبات أداة الدراسة

تم التأكيد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة وصدق محتواها بتحكيمها من قبل بعض الأساتذة المختصين حيث تم الأخذ بلاحظاتهم القيمة وتعديل بعض الفقرات، بينما تم التأكيد من ثبات الاستثناء من خلال استخدام معامل كرونباخ الغا من أجل تحديد الانساق الداخلي لفقرات الاستثناء، فكان تباين نسبة فقرات المسؤولية الاجتماعية (0.805)، ولفقرات الميزة التنافسية (0.875)، بينما كانت جميع فقرات الاستثناء (0.845)، مما يعني أن الأداة تمت بدرجة ثبات مناسبة وتفاني بأغراض هذه الدراسة.

4.1.4. أساليب التحليل الإحصائي

بعد جمع البيانات وترميزها بالطرق الإحصائية المناسبة، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، فقد استخدم في هذه الدراسة الأساليب الإحصائية التالية:

- 1- التكرارات والنسب المئوية ومعدلة كرونباخ الغا.
- 2- المتوسطات الحسابية للتعرف على طبيعة الأجوبة على جميع الأسئلة وتحديد أهمية كل فقرة، والانحراف المعياري لتحديد مدى انحراف الإجابات عن متوسطها الحسابي.
- 3- اختبار (T) وتحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق الإحصائية بين متغيرات الدراسة.

4.1.5. مجتمع الدراسة وعينتها

تمثل مجتمع الدراسة بالبنوك المدرجة في سوق عمان المالي وعددها (14) بنكاً، وبجميع العاملين في البنوك الأردنية ومن يمارسون أعمالاً تمكنهم من الحكم أو تقييم مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية بأبعادها المختلفة، وبالتالي تم التركيز على المدراء للمديريات أو الفروع، وعلى مساعديهم، وعلى رؤساء الأقسام، وعلى الموظفين المعينين بالعلاقات العامة أو خدمة العملاء أو

التزود.

كما تم اختيار العينة الإحصائية بشكل عشوائي من بين الموظفين المعينين في موقع العمل المختلفة للادارات العامة والفروع العاملة في محافظة العاصمة عمان وبعدد لا يقل عن (10) استبيانات لكل بناء، اذ تم الترکيز هنا على موقع العمل الكبير، حيث أن عدد الاستبيانات الموزعة تجاوز (170) استبيان، وصل منها للباحث (152) استبيان، تم قبول (141) استبيان منها لأغراض التحليل، وبنسبة إجمالية بلغت (82%) تقريباً من عدد الاستبيانات الموزعة، وهي نسبة مماثلة إحصائياً.

يبين الجدول رقم (1) نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة بـالجنس، حيث أظهرت نتائج التحليل أن نسبة الذكور كانت (69.5%)، بينما كانت نسبة الإناث (30.5%)، مما يعكس أن النسبة الأكبر من مديرى الدوائر والفروع والمسؤولين والموظفين المعينين هم الذكور.

ويوضح الجدول كذلك توزيع أفراد عينة الدراسة بـالعمر حيث أن أعلى نسبة وكانت (40.3%) لمن تتراوح أعمارهم بين (36-45) عاماً، تلتها الفئة العمرية بين (35-36) عاماً وبنسبة (27.7%)، وبنسبة (27%) لمن أعمارهم تزيد عن 45 عاماً، مما يدل على أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة من تجربة أكبر في الحياة وبما يمكنهم من تقييم وضع المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملين فيها.

أما المؤهل العلمي، فيوضح الجدول أن أفراد عينة الدراسة كانوا مؤهلين علمياً، حيث كانت مؤهلاتهم العلمية من مستوى الدرجة الجامعية الأولى والثانية هي الغالبة، فنسبة (58.2%) من العينة كانت لحملة درجة البكالوريوس، ونسبة (18.4%) لحملة درجة الماجستير، مما يعكس أن أفراد عينة الدراسة مؤهلين علمياً وقد يكون لديهم المعرفة المسبقة حول جوانب المشاركة والمسؤولية الاجتماعية، وهذا ينعكس إيجاباً على اهتمامهم وقدرتهم على تغيير أهمية المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملين فيها.

كما بين الجدول رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة العملية لهم، فيلاحظ أن نسبة (34%) لمن تتراوح خبرتهم بين (11-15) عاماً، بينما نسبة (30.5%) لمن تتراوح خبرتهم بين (6-10) سنوات، ونسبة (19.2%) لمن تجاوزت خبرتهم (16) عاماً، وهذا يعكس أنهما يمتلكون خبرات عملية طويلة نسبياً، مكتنهم من الإطلاع ومسايرة جميع مراحل التطور في البنوك العاملين فيها، والتي تتطلبها عمليات المشاركة بفعاليات المسؤولية الاجتماعية.

أما توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي فيلاحظ من الجدول أن نسبة (54.6%) من الموظفين وهي وظائف تنفيذية، في الوقت الذي كانت فيه الوظائف الإشرافية من مستوى رئيسي قسم إلى مستوى مدير بنسبة (55.4%)، وهذا يعكس أن أفراد عينة الدراسة يمتلكون مستويات ادارية متعددة كان لديهم القدرة من واقع وظائفهم على تقييم مستوى المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملين فيها.

جدول 1- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة العملية، المستوى الوظيفي).

الخاصية	الفئة	العدد	النسبة
حسب الجنس	ذكر	98	%69.5
	أنثى	43	%30.5
	المجموع	141	%100
حسب العمر	أقل من 25 عاماً	7	%5
	من 25 إلى 35 عاماً	39	%27.7
	من 36 إلى 45 عاماً	57	%40.3
	أكبر من 45 عاماً	38	%27
	المجموع	141	%100
حسب المؤهل	ثانوية	1	%0.7
	دبلوم	32	%22.7
	بكالوريوس	82	%58.2
	ماجستير	26	%18.4
	المجموع	141	%100
حسب الخبرة	أقل من 5 سنوات	23	%16.3
	من 6 إلى 10 سنوات	43	%30.5
	من 11 إلى 15 سنة	48	%34.0
	من 16 إلى 20 سنة	19	%13.5
	أكثر من 21 سنة	8	%5.7
	المجموع	141	%100
حسب المستوى الوظيفي	موظف	77	%54.6
	رئيس قسم	39	%27.7
	مساعد مدير	13	%9.2
	مدير	12	%8.5
	المجموع	141	%100

2.4. المقاييس الوصفية لمتغير المسؤولية الاجتماعية ومتغير الميزة التنافسية

2.4.1. النتائج التي تتعلق بواقع الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية

وللإجابة عن السؤال الأول: (ما هو واقع الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في البنوك الاردنية بحسب كل بعد من أبعادها المتمثلة بالمسؤولية الاجتماعية تجاه كل من المجتمع، والبيئة، والمراجعين، والعاملين، والمساهمين، والحكومة، والموردين، والمنافسين، والاقليات وذوي الاحتياجات الخاصة)، فقد تم حساب الأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على فقرات المقياس، وكما هو مبين في الجدول رقم (11).

يبين الجدول (11) أن المتوسط الحسابي لمستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية في البنوك الاردنية بشكل عام يساوي (4.02)، وبالتالي فإن مستوى التطبيق مرتفع كما يراه أفراد عينة الدراسة، كما يبين

الجدول أن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (4.20)، بينما كانت ترتيب المسؤولية الاجتماعية تجاه الحكومة في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي مقداره (4.05)، وفي المرتبة الثالثة كانت المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة وبمتوسط حسابي (4.04)، بينما كان في المرتبة الخامسة المسؤولية الاجتماعية تجاه الأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة وبمتوسط حسابي (4.02)، أما المسؤولية الاجتماعية تجاه المراجعين والعملاء فقد كانت في الترتيب السادس وبمتوسط حسابي مقداره (4.01)، والمسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين في المرتبة السابعة وبمتوسط (3.99)، بينما كان ترتيب المسؤولية الاجتماعية تجاه المنافسين في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (3.95)، وكان في المرتبة التاسعة المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين بمتوسط حسابي (3.90).

جدول 11- نتائج تحليل محاور المسؤولية الاجتماعية مجتمعة.

الترتيب	التبابن	انحراف معياري	المتوسط	مجال المسؤولية الاجتماعية
1	0.121	0.34846	4.20	المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع
3	0.143	0.37782	4.04	المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة
6	0.189	0.43518	4.01	المسؤولية الاجتماعية تجاه المراجعين
4	0.173	0.41537	4.03	المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين
9	0.172	0.41447	3.90	المسؤولية الاجتماعية تجاه المالك
2	0.173	0.41535	4.05	المسؤولية الاجتماعية تجاه الحكومة
7	0.188	0.43358	3.99	المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين
8	0.142	0.37630	3.95	المسؤولية الاجتماعية تجاه المنافسين
5	0.145	0.38015	4.02	المسؤولية الاجتماعية تجاه فئات المجتمع
				الأبعاد مجتمعة
				4.02

وبالتالي تكون جميع مجالات المسؤولية الاجتماعية قد حققت درجات أعلى من المتوسط الفرضي وهو 3، مما يعني أن أفراد العينة يوافقون على محتواها، إذ بلغ المتوسط الحسابي لجميع الأبعاد مجتمعة (4.02) فيكون مستوى التطبيق والاهتمام مرتفع كما يراه أفراد عينة الدراسة.

1.1.2.4. المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع

يفيس هذا المحور مدى الاجراءات التي تمارسها البنوك حول المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، حيث تم تخصيص الفقرات من (1-5) بهدف اختبار ذلك، وبين التحليل في الجدول رقم (2) أن هناك درجة عالية من الاهتمام من خلال المعلومات المتوفرة، فكان المتوسط الحسابي لفقرات هذا المحور (4.2) وهو أعلى من منتصف مقياس ليكرت المستخدم وهو المتوسط الحسابي الفرضي ويعادل (3)، كما واظهر التحليل لفقرات المحور الأول تدني قيم الانحراف المعياري، مما يشير إلى درجة تجانس عالية في الإجابات، فكان المتوسط الحسابي لفقرات هذا المحور تتراوح ما بين (3.97 و4.43)، كما نلاحظ من الجدول أن أفراد العينة يوافقون على محتواها.

2.1.2.4. المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة

بهدف اختبار هذا المحور، فقد تم وضع عدد من الفقرات هي من (6-10)، وبين جدول رقم (3) التحليل الوصفي لإجابات المستجيبين التي تشكل عينة الدراسة، وأن هناك درجة عالية من الاهتمام من خلال المعلومات المتوفرة، فكان المتوسط الحسابي لفقرات هذا المحور أعلى من المتوسط الحسابي الفرضي وهو (3) وفوق منتصف مقياس ليكرت المستخدم ويعادل (4.04)، كما واظهر التحليل لفقرات المحور الثاني تدني قيم الانحراف المعياري، مما يشير إلى درجة تجانس عالي في الإجابات، وأن المتوسط الحسابي لفقرات هذا المحور تتراوح ما بين (3.97 و4.09)، مما يعني أن أفراد العينة يوافقون على محتواها.

3.1.2.4. المسؤولية الاجتماعية تجاه المراجعين

يفيس المحور الثالث مدى الاجراءات التي تمارسها البنوك حول المسؤولية الاجتماعية تجاه المراجعين، ويقيس ذلك الفقرات من (11-15)، وبين جدول رقم (4) أن هناك درجة عالية من الاهتمام من خلال المعلومات المتوفرة، حيث كان المتوسط الحسابي لفقرات هذا المحور فوق منتصف مقياس ليكرت المستخدم واعلى من المتوسط الفرضي وهو (3) ويعادل (4.01)، كما واظهر التحليل لفقرات المحور الثالث أن أفراد العينة يوافقون على محتواها فكان المتوسط الحسابي لفقرات يتراوح بين (3.84 و4.18)، بالإضافة إلى تدني قيم الانحراف المعياري، مما يشير إلى درجة تجانس عالية في الإجابات.

4.1.2.4. المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين

يفيس المحور الرابع مدى الاجراءات التي تمارسها البنوك حول المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين، ويقيس ذلك الفقرات من (16-20)، وبين جدول رقم (5) أن هناك درجة عالية من الاهتمام من خلال المعلومات المتوفرة، وبشكل عام كان المتوسط الحسابي لفقرات هذا المحور فوق منتصف مقياس ليكرت المستخدم ويعادل (4.03)، كما واظهر التحليل لفقرات المحور الرابع تدني قيم الانحراف المعياري، مما يشير إلى درجة تجانس عالية في الإجابات، بينما يشير المتوسط الحسابي لفقرات هذا المحور الذي يتراوح ما بين (3.94 و4.04)، إلى أن أفراد العينة يوافقون على محتوى الفقرات.

5.1.2.4. المسؤولية الاجتماعية تجاه المالك والمساهمين

يفيس المحور الخامس مدى الاجراءات التي تمارسها البنوك حول المسؤولية الاجتماعية تجاه المالك والمساهمين، والفقرات المخصصة لقياس ذلك هي من (21-25)، وبين جدول رقم (6) أن هناك درجة عالية من الاهتمام من خلال المعلومات المتوفرة، وبشكل عام كان المتوسط الحسابي لفقرات هذا المحور فوق منتصف مقياس ليكرت المستخدم وتعادل (3.90)، كما واظهر التحليل لفقرات المحور الأول تدني قيم الانحراف المعياري، مما يشير إلى درجة تجانس عالية في الإجابات، كما أن أفراد العينة يوافقون على محتوى الفقرات لا سيما وأن المتوسط الحسابي لفقرات هذا المحور

يتراوح ما بين 3.98 و 3.84.

6.1.2.4. المسؤولية الاجتماعية تجاه الحكومة

يقيس المحور السادس مدى الاجراءات التي تمارسها البنوك حول المسؤولية الاجتماعية تجاه الحكومة، وتم تخصيص الفرات من (26-30) لقياس ذلك، وبين جدول رقم (7) أن هناك درجة عالية من الاهتمام من خلال المعلومات المتوفرة، فكان المتوسط الحسابي للفرات بين 3.91 و 4.16، بينما كان المتوسط الحسابي لفترات هذا المحور مجتمعة فوق منتصف مقياس ليكرت المستخدم وتعادل (4.05)، كما واظهر التحليل لفترات المحور السادس تدني قيم الانحراف المعياري، مما يشير إلى درجة تجاهن عالية في الإجابات.

7.1.2.4. المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين

يقيس المحور السابع مدى الاجراءات التي تمارسها البنوك حول المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين، وبين جدول رقم (8) أن هناك درجة عالية من الاهتمام من خلال المعلومات المتوفرة، وكان المتوسط الحسابي لفترات المحور بين (3.86 و 4.26)، وكان المتوسط الحسابي لفترات هذا المحور فوق منتصف مقياس ليكرت المستخدم وتعادل (3.99)، كما واظهر التحليل لفترات المحور الأول تدني قيم الانحراف المعياري، مما يشير إلى درجة تجاهن عالية في الإجابات.

8.1.2.4. المسؤولية الاجتماعية تجاه المنافسين

يقيس المحور الثامن مدى الاجراءات التي تمارسها البنوك حول المسؤولية الاجتماعية تجاه المنافسين، وبين جدول رقم (9) أن هناك درجة عالية من الاهتمام من خلال المعلومات المتوفرة، واظهر التحليل لفترات المحور الثامن تدني قيم الانحراف المعياري، مما يشير إلى درجة تجاهن عالية في الإجابات، وبشكل عام كان المتوسط الحسابي لفترات هذا المحور فوق منتصف مقياس ليكرت المستخدم وتعادل (3.95)، وهو يتراوح بين (3.84 و 4.18). فيلاحظ أن أفراد العينة يوافقون على محتواها.

9.1.2.4. المسؤولية الاجتماعية تجاه فئات المجتمع (الأقليات، الشباب، المرأة، نووي الاحتياجات الخاصة)

يقيس المحور التاسع مدى الاجراءات التي تمارسها البنوك حول المسؤولية الاجتماعية تجاه فئات المجتمع المختلفة الممثلة (بالاقليات، والشباب، والمرأة، وذوي الاحتياجات الخاصة)، وبين جدول رقم (10) التحليل الوصفي لإجابات المستجيبين التي تتشكل عينة الدراسة، والذي يشمل الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة لترتيب إجابات فراتات هذا المحور حسب درجة الموافقة، بالاعتماد على قيمة المتوسط الحسابي، فيبين التحليل في الجدول أن هناك درجة عالية من الاهتمام من خلال المعلومات المتوفرة، وبشكل عام كان المتوسط الحسابي لفترات هذا المحور يتراوح ما بين (3.94 و 4.11) وفوق منتصف مقياس ليكرت المستخدم ويعادل (4.02)، كما واظهر التحليل لفترات المحور الأول تدني قيم الانحراف المعياري، مما يشير إلى درجة تجاهن عالية في الإجابات، وأن أفراد العينة يوافقون على محتواها.

4.2.2. النتائج التي تتعلق بالسؤال الثاني حول الاهتمام بالميزة التنافسية

للإجابة عن السؤال الثاني: (ما هو وقع الاهتمام بالميزة التنافسية للبنوك الأردنية بحسب كل بعد من أبعادها المتمثلة بالتكلفة والجودة والمرنة والتسليم؟)، فقد تم حساب الأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات المقياس، وكما هو مبين في الجدول رقم (17) والذي يوضح أن المتوسط الحسابي لمستوى الاهتمام بالميزة التنافسية للبنوك الأردنية بشكل عام يساوي (3.94)، وبالتالي فإن مستوى التطبيق والاهتمام مرتفع كما يراه أفراد عينة الدراسة، كما بين الجدول أن أفراد عينة الدراسة يرتبون الأبعاد السابقة كما يلي: بعد الجودة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.01) ثم بعد التسليم في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.92) ثم بعد التكلفة في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.88).

جدول 17 - نتائج تحليل محاور الميزة التنافسية مجتمعة.

الترتيب	التباعين	انحراف معياري	المتوسط	أبعاد الميزة التنافسية
4	0.253	0.50305	3.88	بعد التكلفة
1	0.162	0.40208	4.01	بعد الجودة
3	0.241	0.49129	3.92	بعد المرنة
2	0.197	0.44342	3.95	بعد التسليم
	0.073	0.27006	3.94	الأبعاد مجتمعة

وبالتالي تكون جميع أبعاد الميزة التنافسية قد حققت درجات أعلى من المتوسط الفرضي وهو 3، مما يعني أن أفراد العينة يوافقون على محتواها، وبال المتوسط الحسابي للأبعاد الاربعة مجتمعة (3.94).

4.2.2.2.4. بعد التكلفة

يقيس هذا البعد الفرات من (46-49)، وبين الجدول رقم (13) بأن المتوسط الحسابي لهذه الفرات يتراوح ما بين (3.76 و 3.98)، وهي أعلى من المتوسط الحسابي الفرضي ومقداره (3)، مما يلاحظ أن أفراد العينة يوافقون على محتواها.

4.2.2.2.4. بعد الجودة

يبين الجدول رقم (14) الفرات التي تقيس هذا المتغير، وهي بين (50-53)، وأن المتوسط الحسابي لها يتراوح ما بين (3.98 و 4.05)، وهي أعلى من المتوسط الحسابي الفرضي ومقداره (3)، مما يلاحظ أن أفراد العينة يوافقون على محتواها.

3.2.2.4. بعد المرونة

تم تحصيص الفرات من (54-57) والتي يبيّنها الجدول رقم (15) لقياس هذا المتغير، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لفراطه مجتمعه تتراوح ما بين (3.79 و3.99)، وهي أعلى من المتوسط الحسابي الفرضي ومقداره (3)، مما يلاحظ أن أفراد العينة يوافقون على محتواها.

4.2.2.4. بعد التسليم

يبين الجدول رقم (16) الفرات من (58-61) التي تقيس هذا المتغير، وأن المتوسط الحسابي لهذه الفرات يتراوح ما بين (3.77 و4.13)، وهي أعلى من المتوسط الحسابي الفرضي ومقداره (3)، مما يلاحظ أن أفراد العينة يوافقون على محتواها.

3.2.4. اختبار الفرضيات

1.3.2.4. اختبار الفرضية الأولى والتي نصت على أنه (لا تبني البنوك الأردنية تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية)

لتأكيد النتائج الواردة أعلاه التي توصلت إليها الدراسة في الجدول رقم (11)، ولبيان اراء افراد عينة الدراسة حول كل بعد من ابعاد المسؤولية الاجتماعية في البنوك الاردنية، تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة وتبيّن وجود مستوى تطبيق يفوق المتوسط المعتمد وهو (3) حيث بلغت قيمة (T) للبعد الاول (40.843) وهي أعلى من قيمتها الجدولية، وبلغت للبعد الثاني (32.766) وهي أعلى من قيمتها الجدولية، بينما كانت قيمة (T) للبعد الثالث (27.480) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، وليبعد الرابع (29.439) وهي أعلى من قيمتها الجدولية، وليبعد الخامس (25.764) وهي أعلى من قيمتها الجدولية، أما للبعد السادس فقد بلغت قيمة (T) المحسوبة (29.968)، ولليبعد السابع (27.309)، ولليبعد الثامن (30.212) ولليبعد التاسع (31.812) ولجميدها كانت قيمة (T) المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية، الأمر الذي يعني أن البنوك الأردنية تبني تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة.

جدول 12- نتائج اختبار (T) لإجابات أفراد عينة الدراسة حسب مجال المسؤولية الاجتماعية المختارة للدراسة.

95% Confidence Interval of the Mean Difference		Sig. (2-tailed)	df	t	Mجال المسؤولية الاجتماعية
Upper	Lower				
1.2566	1.1406	1.1986	0.000	140	40.843 المسؤلية الاجتماعية تجاه المجتمع
1.1055	0.9796	1.0426	0.000	140	32.766 المسؤلية الاجتماعية تجاه البيئة
1.0795	0.9346	1.0071	0.000	140	27.480 المسؤلية الاجتماعية تجاه المراجعين
1.0989	0.9606	1.0298	0.000	140	29.439 المسؤلية الاجتماعية تجاه العاملين
0.9683	0.8303	0.8993	0.000	140	25.764 المسؤلية الاجتماعية تجاه المالك
1.1174	0.9791	1.0482	0.000	140	29.968 المسؤلية الاجتماعية تجاه الحكومة
1.0694	0.9250	0.9972	0.000	140	27.309 المسؤلية الاجتماعية تجاه الموردين
1.0201	0.8948	0.9574	0.000	140	30.212 المسؤلية الاجتماعية تجاه المنافسين
1.0817	0.9551	1.0184	0.000	140	31.812 المسؤلية الاجتماعية تجاه فئات خاصة

2.3.2.4. اختبار الفرضية الثانية والتي نصت على أنه لا يوجد اهتمام بالميزة التنافسية للبنوك الأردنية

لتأكيد النتائج الواردة أعلاه التي توصلت إليها الدراسة في الجدول رقم (17)، ولبيان اراء افراد عينة الدراسة حول كل بعد من أبعاد الميزة التنافسية للبنوك الاردنية، تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة، وكما يبيّنه الجدول رقم (18) فإن مستوى الاهتمام يفوق المتوسط المعتمد وهو (3) حيث بلغت قيمة (T) للبعد الاول (20.968) وهي أعلى من قيمتها الجدولية، وبلغت للبعد الثاني (30.108) وهي أعلى من قيمتها الجدولية، بينما كانت قيمة (T) للبعد الثالث (22.456) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، وليبعد الرابع (25.449) وهي أعلى من قيمتها الجدولية، الأمر الذي يعني أن البنوك الأردنية تهتم بأبعاد الميزة التنافسية، وبالتالي رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة.

جدول 18- نتائج اختبار (T) لإجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد الميزة التنافسية المختارة للدراسة.

95% Confidence Interval of the Mean Difference		Sig. (2-tailed)	df	t	أبعاد الميزة التنافسية
Upper	Lower				
0.9721	0.8045	0.8883	0.000	140	20.968 بُعد التكلفة
1.0864	0.9526	1.0195	0.000	140	30.108 بُعد الجودة
1.0109	0.8473	0.9291	0.000	140	22.456 بُعد المرونة
1.0242	0.8765	0.9504	0.000	140	25.449 بُعد التسليم
0.9918	0.9018	0.9468	0.000	140	41.631 للأبعاد مجتمعة

3.3.2.4. النتائج التي تتعلق بالعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية، وأختبار الفرضية الثالثة

جاء في السؤال الثالث للدراسة (هل يوجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية للبنوك الأردنية)، وللإجابة على السؤال فقد تم صياغة فرضية الدراسة الثالثة لاختبارها والاجابة على السؤال الثالث والتي نصت على أنه (لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية للبنوك الاردنية)، ونبين فيما يلي النتائج التي توصلت إليها في سعيها

للاجابة على هذا السؤال ولغايات اختبار الفرضية الثالثة:

ولاختبار الفرضية الثالثة لفχص وجود علاقة وتأثير للمسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية للبنوك الاردنية، فقد تم استخدام اختبار (Linear Regression) والمبيئـة نتائجه في الجدول رقم (19)، حيث تبين أن قيمة (F) تساوي (18.656) وتعني وجود علاقة وتأثير للمسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية للبنوك الاردنية عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.05)، حيث كانت قيمة (Sig) حسب الاختبار تساوي (0.00)، وبين الجدول رقم (20)، أن مدى تأثير المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية كان يواحد (62.3%) عند نفس مستوى الدلالة.

جدول 19- اختبار الانحدار (Linear Regression) لبيان وجود علاقة بين المسؤولية الاجتماعية كمتغير مستقل والميزة التنافسية كمتغيرتابع.

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	المسؤولية الاجتماعية
Regression	1.208	1	1.208	18.656	0.000	
Residual	9.002	139	0.065			
Total	10.210	140				

جدول 20- قياس مدى تأثير المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية حسب اختبار (Coefficients).

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		t	Sig.
	B	Std. Error	Beta			
(Constant)	1.443	0.580			2.0486	0.014
المسؤولية الاجتماعية	0.623	0.144	0.344		4.319	0.000

كما يلاحظ من الجدول أعلاه أن العلاقة بين المتغيرين متوسطة إذ أن متغير المسؤولية الاجتماعية يؤثر بما نسبته (62.3%) على المتغير التابع (الميزة التنافسية)، كما يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية عند مستوى المعنوية (5%) وهذا يعني قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدمية، وهذا يعني وجود علاقة بين المسؤولية الاجتماعية وبين الميزة التنافسية بالبنوك الاردنية محل الدراسة.

5. الاستنتاجات والتوصيات

5.1. الاستنتاجات

فيما يلي ملخص النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1- أن النسبة الأكبر من المحبين على الاستبانة هم من الذكور، وتبيـن أن ذلك يعود إلى أن المستهدفين يشغلون مواقع إشرافية، وكان إقبال الذكور فيما مضى حسب سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة على العمل بالبنوك أكثر من الإناث، مما ترتب عليه وصولهم إلى إشغال هذه الوظائف والتي كانت مستهدفة في الدراسة.

2- أن نسبة المؤهلين علمياً كانت مرتفعة، خصوصاً من حملة الدبلوم والبكالوريوس، وهذا يدل على إستقطاب البنوك للكفاءات والموظفين من يحملون الدرجات العلمية لغـایات تقديم خدماتها.

3- أن هناك خبرات جيدة لدى أفراد عينة الدراسة، وهذا يدل على الاستقرار الوظيفي ورغبة الموظفين بالاستمرار بالعمل لدى البنوك محل الدراسة.

4- أن نسبة اهتمام البنك الاردني بالمسؤولية الاجتماعية حسب ما جاء بأراء أفراد عينة الدراسة، كانت مرتفعة بشكل عام لجميع المجالات، ف مجال المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع تضمن وبشكل كبير مساهمة البنك في التقليل من مشكلة البطالة في المجتمع، بينما المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة كان من خلال استخدامها لتقنيات حديثة لتجنب مسببات تلوث التربة والماء والهواء، وتوجه المراجعين والعاملـة من خلال التزامها بتنفيذ الاتفاقيـات التي تبـرـمـها مع عـالـمـانـهاـ فيـوقـتـالـمـنـاسـبـ، وهـكـذاـ فإـهـتمـامـ جـمـيعـ المـجاـلاتـ كانـ مـرـتفـعاـ.

5- أن ترتيب مجالات المسؤولية الاجتماعية بحسب أهميتها ومستوى الاهتمام بها لدى أفراد عينة الدراسة كانت كالتالي: المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع في المرتبة الأولى، تلتها المسؤولية الاجتماعية تجاه الحكومة، ثم في المرتبة الثالثة المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة، تلـاهـاـ المسـؤـولـيـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ تـجـاهـ الـعـالـمـينـ، بينما كانـ فيـ المرـتـبـةـ الخامـسـ المسـؤـولـيـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ تـجـاهـ الـاقـيـاـتـ وـذـوـيـ الـاحتـيـاجـاتـ الـخـاصـةـ، أما المسـؤـولـيـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ تـجـاهـ الـمـرـاجـعـينـ وـالـعـالـمـاءـ فقدـ كـانـ فـيـ التـرـتـيبـ السـادـسـ، وـالـمـسـؤـولـيـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ تـجـاهـ الـمـوـرـدـيـنـ فيـ المرـتـبـةـ السـابـعـةـ، بينما كانـ تـرـتـيبـ المسـؤـولـيـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ تـجـاهـ الـمـنـافـسـيـنـ فيـ المرـتـبـةـ الثـامـنـةـ، وـكانـ فيـ المرـتـبـةـ التـاسـعـةـ المسـؤـولـيـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ تـجـاهـ الـمـسـاـهـمـيـنـ.

6- أن هناك اهتمام بالميزة التنافسية للبنوك الاردنية، ومستوى الاهتمام مرتفع وبشكل عام يساوي (3.94)، كما أن افراد عينة الدراسة يرتبون الأبعاد الخاصة بالميزة التنافسية كما يلي: بعد الجودة في المرتبة الأولى من خلال استخدامها لمواصفات ومعايير دولية لضمان الجودة، ثم بعد التسليم في المرتبة الثانية، ثم بعد المرونة في المرتبة الثالثة، وفي المرتبة الرابعة كان بعد التكافـةـ وـذـوـيـ الـذـكـرـ الـخـاصـةـ، بينما كانـ تـرـتـيبـ المسـؤـولـيـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ تـجـاهـ الـمـسـاـهـمـيـنـ.

7- تبيـنـ أنهـ يوجدـ عـلـاقـةـ بيـنـ المسـؤـولـيـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ وـالمـيـزةـ التـنـافـسـيـةـ لـلـبـنـوـكـ، وـأنـ تـأـثـيرـ المسـؤـولـيـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ عـلـىـ المـيـزةـ التـنـافـسـيـةـ كانـ مـتوـسـطـاـ إذـ بلـغـتـ نـسـيـةـ التـأـثـيرـ (62.3%).

5.2. التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، توصـيـ الـدـرـاسـةـ بماـ يـليـ:

- 1 - ضرورة البحث في اسباب تدني بعض المجالات التي من شأنها التأثير في أداء البنوك خصوصاً موضوع دعم البنى التحتية للمجتمع وإيجاد نشرات ومبادرات تحدث من خلالها على الحفاظ على البنية، والسعى إلى ان يشعر المراجع بالسرور بالحصول على الخدمة.
- 2 - الاهتمام أكثر بموضوع اختيار الاشخاص المناسبين لتولي مسؤوليات من شأنها زيادة مستوى المسؤولية الاجتماعية للبنك وتوجيهها للغفات ذات العلاقة بها كالمجتمع والبيئة والحكومة وال العلاقات من المرجعين والموردين والمنافسين، او الاكثر تميزاً في عملهم لإشغال الوظائف المتخصصة المناسبة لهم.
- 3- تعزيز العلاقات الوظيفية ما بين العاملين، وبما ينعكس ايجاباً على أدائهم، وتميزهم في عملهم في خدمة المجتمع والمرجعين والاقليات وذوي الاحتياجات الخاصة، وتعظيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية ما بين المستويات الادارية المختلفة، ودعم الافكار المتميزة والتي تتعكس ايجاباً على تطوير العمل، ورفع مستوى الاداء.
- 4 - ايلاء التدريب حول المسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية الحالية الازمة، وبما يساعد في تحقيق الاهداف المترددة منه في توفير البرامج التدريبية الاكثر مناسبة وطلبها من قبل العاملين او من اجلهم، مع اجراء الدراسات المستمرة الازمة لتطوير مراحل وفعاليات المسؤولية الاجتماعية، خصوصاً مع امتلاك معظم البنوك لمراكز تدريب خاصة بها، وتميزها بتوفر كافة الامكانيات الازمة فيه.
- 5 - ضرورة استخدام اساليب المسابقات مثلاً، فيما يتعلق باختيار الموظفين للقيام ببعض المهام التي من شأنها زيادة فاعلية المسؤولية الاجتماعية للبنك، او رفع القدرة التنافسية له، والتي تعتبر بمثابة تمثيل البنك لدى الغير، لاختيار الأكفاء والأقدر على نقل الصور المشرقة عن قدرات او مبادرات البنك وتميزه.
- 6- أن يتم تبني مفهوم "ربح ومساهمة اجتماعية من أجل كسب جميع أصحاب المصالح، وزيادةوعي العاملين بأهمية المسؤولية الاجتماعية وتحقيق التفوق التنافسي، وتفعيل دور الإعلام بمختلف وسائله في نشر المسؤولية الاجتماعية للبنوك.
- 7- إنشاء ميثاق أخلاقي ذو بعد اجتماعي ملزم لمقدمي الخدمة وعلى مختلف مستوياتهم الوظيفية يتضمن مؤشرات حول المساهمة الاجتماعية نحو المجتمع والبيئة والمرجعين والعاملين والحكومة والمساهمين والموردين والمنافسين وذوي الاحتياجات الخاصة.
- 8- نظرأً لأهمية هذا الموضوع، يوصي الباحثان بإجراء المزيد من الدراسات المناسبة والمماثلة لمثل هذه الدراسة، لإلقاء المزيد من الضوء حول مفهوم وضرورة المحافظة على مستوى عال من المسؤولية الاجتماعية تجاه جميع الغفات المستهدفة.

6. الخاتمة

البنوك والعمليات المصرافية من أهم القطاعات الاقتصادية، وتمارس البنوك في الاردن نشاطاً حيوياً أثر في النشاطات الإنتاجية والخدماتية للاقتصاد الاردني، مما ألم بها بضرورة مراعاة احتياجات المجتمع والحفاظ على البنية، من خلال إدارة أعمالها بشكل فعال وأخلاقي على كافة المستويات، الأمر الذي يدعو باستمرار لدراسة مدى أهمية المسؤولية الاجتماعية لها والتي قد تكون فيه مصدراً للابتكار وتعزيز قراراتها التنافسية.

وعلى الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم التي ناقشتها العديد من الدراسات الاجنبية التي اعدها علماء اختصوا في البحث فيها منذ وقت مبكر (Carroll, 1979, 1991). إلا ان تأثيرها في نظم العمل في مجتمعاتنا لا بحاجة الى بحث واثراء، مما يعني ضرورة التوجه بالبحث نحو دور الجامعات في ايجاد اليات تكامل ما بين التأثير النظري والممارسة والتطبيق العملي.

REFERENCES

- الأسرج، ح. (2011). المسؤولية الاجتماعية للشركات: التحديات والأفاق من أجل التنمية في الدول العربية، متاح في 05/09/2014 على الرابط:
<http://mpra.ub.uni-muenchen.de/31529/>
- البكري، ث. (2001). التسويق والمسؤولية الاجتماعية، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001، 23 – 54.
- البكري، ث. (2011). المسؤولية الاجتماعية واستدامة رأس المال الفكري بالإشارة الى هجرة العقول العربية، المؤتمر الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة المنعقد في جامعة حسية بن بو علي بالشلف، الجزائر خلال الفترة من 13-14/12/2011.
- الحمدى، ف. (2008). مدى ادراك المديرين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والأنشطة المترتبة عليها، المؤتمر الأول للمسؤولية الاجتماعية للشركات، مركز دراسات وبحوث السوق والمستهلك، صنعاء، 29 أكتوبر، 2008. ص.7.
- الخفاجي، ن.، العالبي، ط. (2009). نظرية المنظمة مدخل للتصميم، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009، ص.57.
- الربيعي، ل. (2010). أخلاقيات التسويق والمسؤولية الاجتماعية، المؤتمر الثالث للمسؤولية الاجتماعية، جامعة عدن من 5 إلى 6 مايو 2010، ص.12.
- الزيود، ع. (2013). المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في الأردن للفترة من (2008-2010)، مجلة دراسات العلوم الادارية، 40 (1)، 75-87.
- السبحيانى، ص. (2009). المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية. حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي الأول حول دور القطاع الخاص في التنمية، تقديم واستشراف، بيروت، 25-27 مارس، 2009. ص.3.
- المصيري، م. (2009). المسؤولية الاجتماعية للإدارة، ط١، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2009. ص.125-180.
- الطاویل، آ.، اسماعيل، ر. (2008). العلاقة بين أنواع الإبداع التقني وأبعاد الميزة التنافسية/دراسة ميدانية في مجموعة مختارة من الشركات الصناعية في محافظة نينوى، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الإدارة الصناعية، جامعة الموصل، العراق، 2008، ص.13.

- الغاليبي، ط، العامري، ص. (2005). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)، ط 1، دار اول للنشر والتوزيع، عمان، 2005 ص.65.

الغاليبي، ط، العامري، ص. (2005). المسؤولية الاجتماعية وشفافية نظم المعلومات، مجلة العلوم الإنسانية، عمان،الأردن، العدد 36: 2005، ص 217.

القحmate، فـ. (2012). مدى التزام الشركات المسماة العامة الكويتية بالاوضاع عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية ادارة الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.

القضامي، أ. (2010). المسؤولية الاجتماعية للشركات، بحث مقدم لعرض الاشتراك بالمسابقة البيئية لعام 2010 حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات، ص 18-8.

القرني، أ. (2014). معوقات الإحساس عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في السعودية (آراء المراجعين الخارجيين والشركات)، المحطة الأردنية في إدارة الأعمال،(10) (3)، 472-453.

المغربـلـ، نـ. (2008). المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية، ورقة عمل رقم ٣٨، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، سبتمبر 2008 ص.5.

بديوي، م. (2000). المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص.95.

بودي، عـ، بن سفـانـ، زـ. (2012). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والmanagement، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبوظبي بلقيس، تلمسان، ص 457-458.

جودـ، عـ، الشـيخـ، عـ. (2009). مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في الفنادق الاردنية دراسة ميدانية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، جامعة الزرقاء الاهلية، (2)، 49-23.

درـ، غـامـ، مـ، حـبيبـ، خـ. (2014). مدى إدراك إدارة المصادر لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية: دراسة ميدانية للمصارف التجارية الفلسطينية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلة العربية للإدارة، 34 (1) 2014 ص 195-225.

سعـيدـ، سـ، الـبـاـوىـ، عـ. (2010). الدور الاستراتيجي للمسؤـلـيةـ الـاجـتمـاعـيـةـ الشـامـلـةـ فيـ تـحـقـيقـ الـمـيـزةـ التـنـافـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ درـاسـةـ حـالـةـ فيـ الشـرـكـةـ الـعـامـةـ لـصـنـاعـةـ الـاسـمـدةـ الـجـنـوـبـيـةـ، مجلـةـ الـادـارـةـ وـالـاقـتصـادـ، جـامـعـةـ بـلـقـيـسـ، تـلـمـسـانـ، 2010، صـ 83.

سـكـاكـ، مـ. (2010). التـقـيـقـ الـاجـتمـاعـيـ بـيـنـ رـهـاـنـاتـ الـوـاقـعـ وـتـحـديـاتـ الـمـسـتـقـلـ، المؤـتـمـرـ الـوطـنـيـ الثـامـنـ حـولـ مـهـنـةـ التـدـقـيقـ الـوـاقـعـ وـالـأـفـاقـ، 11 وـ 12 أـكـتوـبـرـ 2010، جـامـعـةـ 20 أـوـتـ سـكـيـكـةـ، كلـيـةـ الـعـلـمـ الـاـقـتصـادـيـةـ وـعـلـمـ التـسـيـيرـ، الـجـازـانـ، صـ 20.

عيـلاتـ، فـ. (2012). المسؤولـيةـ الـاجـتمـاعـيـةـ فـيـ العـلـاقـاتـ الـعـامـةـ فـيـ شـرـكـاتـ الـاـتـصـالـاتـ الـاـرـدـنـيـةـ درـاسـةـ حـالـةـ شـرـكـةـ الـاـتـصـالـاتـ الـاـرـدـنـيـةـ، رسـالـةـ مـاجـسـتـيرـ غـيرـ مـنشـورـةـ، جـامـعـةـ الـشـرـقـ الـاـوـسـطـ، الـاـرـدنـ.

مهـنـاـ، لـ. (2010). المسؤولـيةـ الـاجـتمـاعـيـةـ لـلـفـاعـلـيـنـ الـعـامـ وـالـخـاصـ باـزـاءـ منـظـمـاتـ الـمـجـتمـعـ الـمـدـنـيـ حـالـةـ لـبـنـانـ، النـيـكـةـ الـعـرـبـيـةـ لـلـمـنـظـمـاتـ الـأـهـلـيـةـ، لـبـنـانـ، دـيـسمـبرـ 2010، صـ 2.

مولـايـ، عـ، بـوزـيدـ، سـ. (2011). دورـ الـاـقـتصـادـ الـإـسـلـامـيـ فـيـ تعـزـيزـ مـيـادـيـ الـمـسـوـلـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ لـلـشـرـكـاتـ، المـنـقـىـ الـدـولـيـ الـوـاقـعـ وـرـهـاـنـاتـ الـمـسـتـقـلـ، المـرـكـزـ الجـامـعـيـ بـغـرـاـبـ، صـ 9-23.

Brammer, S., Williams, G. and Zinkin, J. (2007). Religion and Attitudes to Corporate Social Responsibility in Large Cross-Country Sample, *Journal of Business Ethics*, vol.71:229-243.

Branco, M.C. and Rodrigues, L.L. (2008). Factors influencing Social Responsibility Disclosure by Portuguese Companies, *Journal of Business Ethics*, vol. 83: 685-701.

Carroll, Archie B., (1991). The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders, *Business Horizons Journal*, July-August : 39-48

Carroll, Archie B., (1979). A Three-dimensional Conceptual Model of Corporate Social Performance, *Academy of Management Review*, no.4 : 497-505.

Jean, Marie (2009). The social responsibility of enterprises, <http://www.acifrancecom/w eb/>, p.02.

Heslin, A.Peter. and Ochoa, D. Jenna.(2009). Understanding and developing strategic corporate social responsibility, *Organizational Dynamics*, vol.37,no.(2): pp.125-144.

Inoue, Yuhei & Lee, Seoki (2011). Effects of different dimensions of corporate social responsibility on corporate financial performance in tourism-related industries, *Tourism Management*, no. (32): 790-804.

Gaberman, Barry (2008): "A Global Overview of Corporate Social Responsibility",The John D. Gerhart Center for Philanthropy and Civic Engagement ,American University in Cairo, Spring 2008,pp6-7

Garcia-Sanchez, I. (2008). Corporate Social Reporting: Segmentation and Characterization of Spanish Companies, *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, vol.15, n. (4):187-198.

Khasharmeh, H. and Suwaidan, M. S. (2010). Social responsibility disclosure in corporate annual reports evidence from the Gulf corporation council countries, *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, vol. 6, n. (4): 327-345.

Karna,J., Hansen, E., and Juslin H., (2003). Social Responsibility in Environmental Marketing Planning, *European Journal of Marketing*, no.(37): 848-871.

Macarulla, Lena and Talalweh,Mohammad, (2012). Voluntary Corporate Social Responsibility Disclosure: A Case of Saudi Arabia, *Jordan Journal of Business Administration*, vol.8, no.4: p.p815-830.

Maignan, I. and Ferrell, O.C. and Ferrell, Linda.,(2005). A Stakeholder Model for Implementing Social Responsibility in Marketing, *European Journal of Marketing*, no.(39): 956-977.

Maignan, I. and Ferrell, O.C. (2004). Corporate social responsibility and marketing: An integrative framework, *Journal of the Academy of Marketing Science*, vol.32, n. (1): 3-19.

Mirfazli, E, (2008). Corporate Social Responsibility (CSR) information disclosure by annual reports of public companies listed at Indonesia Stock Exchange (IDX), *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, vol. 11, n. (4): 275-284.

Schwartz, Mark S. and Carroll, Archie B (2003). Corporate Social Responsibility: A Three-Domain Approach, *Business Ethics Quarterly*, Vol.13, no.(4): 503-530.

Swanson, D. L. (1999). Toward an Integrative Theory of Business and Society: A Research Strategy for Corporate Social Performance. *Academy of Management Review*, Vol.24. no.(3): 521-596.

Vaaland, Terje I., Heide, M. and Gronhaug, K., (2008). Corporate Social Responsibility: Investigating Theory and Research in the Marketing Context, *European Journal of Marketing*, 42: 927-953.

Wood, Donna J. (1991). Corporate Social Performance Revisited, *Academy of Management Review*, Vol. 16, no.(4): 691-718.

Wood, Donna J. (1991). Toward Improving Corporate Social Performance, *Business Horizons*, July-August. P66.

الملاحق

جدول 2- المتوسطات والانحرافات المعيارية لإيجابيات الفقرات المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.

المجال الأول: المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع				
الترتيب	التبالين	انحراف معياري	المتوسط	
1	0.318	0.564	4.43	توافق رسالة البنك وأهدافه وقيمه مع أهداف وقيم المجتمع
1	0.375	0.612	4.43	يساهم البنك في التقليل من مشكلة البطالة في المجتمع
4	0.397	0.630	4.06	يشارك البنك في دعم البنى التحتية للمجتمع
3	0.701	0.837	4.11	تدعم انشطة البنك أعمال واسطة مؤسسات المجتمع المدني
5	0.885	0.941	3.97	يشجع البنك احترام العادات والتقاليد وعدم خرق القواعد العامة للسلوك
				4.20
الفقرات مجتمعة				

جدول 3- المتوسطات والانحرافات المعيارية لإيجابيات الفقرات المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة.

المجال الثاني: المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة				
الترتيب	التبالين	انحراف معياري	المتوسط	
1	0.721	0.849	4.09	يسخدم البنك تقنيات حديثة لتجنب مسببات تلوث البيئة ولحد من المخاطر البيئية
4	0.650	0.806	4.01	تعد حماية البيئة من أهم مركبات قيم الإداره وثقافة البنك بشكل عام
3	0.566	0.753	4.07	يساهم البنك مع الجهات ذات العلاقة في المحافظة على البيئة وحسن استخدام مواردها
5	0.742	0.861	3.97	يوجد لدى البنك نشرات ومبادرات تحت من خلالها على الحفاظ على البيئة
2	0.758	0.871	4.08	يقدم البنك حوافز لموظفيه المتميزين بالأنشطة البيئية
				4.04
الفقرات مجتمعة				

جدول 4- المتوسطات والانحرافات المعيارية لإيجابيات الفقرات المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية تجاه المراجعين.

المجال الثالث: المسؤولية الاجتماعية تجاه المراجعين				
الترتيب	التبالين	انحراف معياري	المتوسط	
3	0.693	0.832	4.01	يبيّن البنك بشكوى الزبائن والعمل على حلها بصورة عاجلة
1	0.551	0.743	4.18	يلتزم البنك بتنفيذ الاتفاقيات التي يبرمها مع الزبائن في الوقت المناسب
2	0.812	0.901	4.04	يعمل البنك على تقديم خدماته برسوم ونوعيات مناسبة للزبائن
4	0.977	0.989	3.96	يقوم البنك بالاعلان عن خدماته بصدق وأمانة
5	0.595	0.771	3.84	يسعى البنك الى ان يشعر الزبائن بالسرور بالحصول على الخدمة
				4.01
الفقرات مجتمعة				

جدول 5- المتوسطات والانحرافات المعيارية لإيجابيات الفقرات المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين.

المجال الرابع: المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين				
الترتيب	التبالين	انحراف معياري	المتوسط	
4	0.886	0.941	3.99	يقدم البنك أجور ورواتب جزية تناسب مع حجم وأهمية المهام القائمه بها
1	0.666	0.816	4.16	يضم البنك لموظفيه العدالة الوظيفية وتوفير فرص ترقية مناسبة وتناسب مع كفاءاتهم وخبرتهم
3	0.728	0.853	4.01	يلتزم البنك بعمليات تدريب العاملين لديه وتعزيزهم وإكسابهم المعرفة والمهارات المتقددة
2	0.755	0.869	4.04	يلتزم البنك بتوفير بيئة وظروف عمل صحية مناسبة لأداء العاملين للمهام المنوط بهم
5	0.768	0.876	3.94	يوفر البنك لموظفيه الفرصة المناسبة للمشاركة بالقرارات خصوصاً التي تتعلق بشؤونهم الوظيفية أو التي من شأنها تطوير العمل
				4.03
الفقرات مجتمعة				

جدول 6- المتوسطات والانحرافات المعيارية لإيجابيات الفقرات المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية تجاه المالك والمساهمين.

المجال الخامس: المسؤولية الاجتماعية تجاه المالك				
الترتيب	التبالين	انحراف معياري	المتوسط	
5	0.866	0.931	3.84	يشجع البنك إقبال العديد من المساهمين في الاستثمار في البنك
3	0.721	0.849	3.88	يبيّن البنك بتنظيم أرباح المساهمين وزيادة حجم المبيعات وتخفيف النفقات
2	0.562	0.750	3.95	يبيّن البنك بتحفيظ قيمة السهم وحماية أصول البنك ومواردهاته
4	0.485	0.696	3.85	يسعى البنك لرسم صورة محترمة للبنك في المجتمع
1	0.592	0.770	3.98	يلتزم البنك بسلامة الموقف القانوني والأخلاقي بما يضمن استمرارية البنك
				3.90
الفقرات مجتمعة				

جدول 7- المتوسطات والانحرافات المعيارية لإيجابيات الفقرات المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية تجاه الحكومة.

المجال السادس: المسؤولية الاجتماعية تجاه الحكومة				
الترتيب	التبالين	انحراف معياري	المتوسط	
1	0.590	0.768	4.16	يلتزم البنك بالتشريعات والقوانين الصادرة من الحكومة ويؤكد ذلك بقواعد وتعليمات العمل المعمول بها
4	0.857	0.926	3.99	يقوم البنك بتسديد الالتزامات الضريبية والرسوم بصدق
5	0.636	0.797	3.91	بحرص البنك على تعزيز سمعة الدولة والحكومة في التعامل الخارجي
2	0.939	0.969	4.11	يساهم البنك بتعزيز جهود الدولة في مختلف المجالات لا سيما الصحية والتنمية

30					يحترم البنك قرارات وتوجهات الدولة في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف والحد من البطالة
					الفقرات مجتمعة

جدول 8- المتوسطات والانحرافات المعيارية لاجيات الفقرات المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين المجهزين.

المجال السابع: المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين					
الترتيب	التباعين	انحراف معياري	المتوسط		
31	0.691	0.832	4.26		يلتزم البنك بدفع مستحقات الموردين في الوقت المناسب
32	1.028	1.014	3.97		يلتزم البنك باطلاع الموردين والمجهزين على مختلف أساليب تطوير العمل والتعليمات الناظمة لتجنيبهم الوقوع بالخطأ
33	0.748	0.865	3.95		يعلم البنك على الإعلان عن احتياجاتها من مواد وتجهيزات لجميع الموردين بعدلة
34	0.851	0.923	3.86		يضمّن البنك الشفافية في التعامل مع الموردين مع ضمان سرية معلوماتهم وأسعار المواد المعروضة منهم
35	0.648	0.805	3.95		يتعامل البنك مع العديد من الموردين وتضمن استمرار التعامل العادل معهم
			3.99		الفقرات مجتمعة

جدول 9- المتوسطات والانحرافات المعيارية لاجيات الفقرات المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية تجاه المنافسين.

المجال الثامن: المسؤولية الاجتماعية تجاه المنافسين					
الترتيب	التباعين	انحراف معياري	المتوسط		
36	0.547	0.740	3.90		يلتزم البنك بقواعد المنافسة العادلة والتزيه
37	0.541	0.735	3.87		يلتزم البنك بمبدأ عدم الاضرار بمصالح الآخرين
38	0.743	0.862	3.99		يلتزم البنك بعدم سحب العاملين من الآخرين بطرق غير نزيهه
39	0.666	0.816	4.18		يحرص البنك على التعاون مع المنافسين للمحافظة على المصلحة الوطنية العليا وضمان استقرار العمل المصرفي
40	1.061	1.030	3.84		يلتزم البنك بالاحكام التي تصدر عن المحكمين والجهات المعنية بحل أي خلاف بينه وبين منافسيه
			3.95		الفقرات مجتمعة

جدول 10- المتوسطات والانحرافات المعيارية لاجيات الفقرات المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية تجاه فئات المجتمع.

المجال التاسع: المسؤولية الاجتماعية تجاه فئات المجتمع					
الترتيب	التباعين	انحراف معياري	المتوسط		
41	0.932	0.965	3.94		يلتزم البنك بمبدأ عدم التصubض ونشر روح التسامح نحو الأقليات
42	0.649	0.805	4.04		يلتزم البنك بتشجيع التفكير العلمي عند الشباب ونشر ثقافة التسامح
43	0.840	0.916	4.06		يلتزم البنك بالمساواة في التوظيف والعدالة في الوصول إلى المناصب العليا
44	0.844	0.919	4.11		يحرص البنك على توفير تجهيزات للمعوقين ودعم الجمعيات التي تساعدهم على الاندماج بالمجتمع
45	0.805	0.897	3.95		يحرص البنك على احترام حقوق وخصوصية المرأة
			4.02		الفقرات مجتمعة

جدول 13- المتوسطات والانحرافات المعيارية لاجيات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بالتكلفة.

الميزة التنافسية: فقرات محور التكلفة					
الترتيب	التباعين	انحراف معياري	المتوسط		
46	0.527	0.726	3.76		يسقطيبي البنك تصميم خدماته بأقل الكلف الممكنة وبما لا يؤثر ذلك على متطلبات العملاء
47	0.611	0.782	3.94		يسخدم البنك الموارد الاقتصادية والبشرية والمادية المتاحة بصورة اقتصادية ورشيدة
48	0.635	0.797	3.98		يسخدم البنك أساليب البحث والتطوير لتحقيق عملياته المصرفية للوصول إلى الغايات المقصودة بأقل تكلفة ممكنة
49	0.820	0.909	3.87		يسعى البنك إلى خفض تكاليف الخدمات المباشرة باستمرار وبما لا يتعارض مع حسن أداء الخدمة.
			3.88		الفقرات مجتمعة

جدول 14- المتوسطات والانحرافات المعيارية لاجيات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بالجودة.

الميزة التنافسية: فقرات محور الجودة					
الترتيب	التباعين	انحراف معياري	المتوسط		
50	0.821	0.906	4.02		يسخدم البنك أساليب متعددة لتحسين الجودة والتحسين والتطوير المستمر على خدماته
51	0.599	0.774	4.03		يسخدم البنك طرق متعددة للرقابة على الجودة بما يضمن المحافظة على رضا العملاء
52	0.719	0.848	4.05		يسخدم البنك مواصفات قياسية محلية وعالمية ضمن الجودة لتحقيق متطلبات الآباء
53	0.621	0.788	3.98		يعلم البنك على تصميم عملياته المصرفية بشكل سليم لتحقيق أفضل مستوى ممكن للمديريات والفروع
			4.02		الفقرات مجتمعة

جدول 15- المتوسطات والانحرافات المعيارية لاجيات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بالمورونة.

الميزة التنافسية: فقرات محور المرونة					
الترتيب	التباعين	انحراف معياري	المتوسط		
54	0.821	0.906	3.99		يمتلك البنك القدرة على تقديم خدمات جديدة أو معدلة أو مزبطة أو خدمات
55	0.607	0.779	3.79		يمتلك العاملون في البنك مهارات متعددة تجعلهم قادرين على أداء أكثر من وظيفة أو عمل.
56	0.886	0.941	3.99		يستطيع البنك التغيير في مستوى الخدمات أو مستوى نشاط الفروع لتقديم عدد أكبر من الخدمات لدى البنك
57	0.811	0.901	3.94		لدى البنك القدرة على الاستجابة السريعة للتغيرات المطلوبة في تصاميم خدماته وعملياته المصرفية

الفقرات مجتمعة					
جدول 16- المتوسطات والانحرافات المعيارية لاجيات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بالتسليم.					
الميزة التنافسية: فقرات محور التسلیم					
الترتيب	التباین	انحراف معياري	المتوسط		
4	0.895	0.946	3.77	يلتزم البنك لمرجعيه بالحصول على الخدمات التي يحتاجون إليها في أوقات وأماكن مناسبة لهم كلما أمكنه ذلك	58
2	0.581	0.762	4.07	يلتزم البنك بالمواعيد المحددة عند تقديم الخدمات للعملاء والمرجعين باستقرار.	59
1	0.612	0.782	4.13	لدى البنك القدرة على تقديم خدماته للمرجعين في وقت أسرع من المنافسين.	60
3	0.495	0.703	3.84	يستطيع البنك تطوير خدماته بشكل مستمر لضمان تكريبيها للمرجعين بوقت أسرع من المنافسين.	61
جميع الفقرات					3.95